

موقف الاثنا عشرية من السنة النبوية

الباحثة / أسماء عثمان خليفة محمد

موقف الاثنا عشرية من السنة النبوية

الباحثة/ أسماء عثمان خليفة محمد

إشراف

أ.د. محمود محمد سلامة

كلية دار العلوم ، جامعة المنيا

معلوم أن السنة النبوية الشريفة هي العمود الثاني من أعمدة الإسلام وأن الله سبحانه وتعالى قد أمرنا في محكم كتابه العزيز بطاعة رسوله سيدنا محمد ﷺ، فهو ﷺ أمينه علي وحيه وخيرته من خلقه، وسفيره إلى عباده ﷺ. وقد قرن الله طاعة رسوله بطاعته في العديد من الآيات البينات.

كما فرض الله سبحانه وتعالى طاعة رسوله وذكرها في العديد من الآيات وحدها، وليس لمؤمن بعد هذا كله أن يختار شيئاً بعد أمره ﷺ، بل إذا أمر ﷺ أمراً فأمره حتم، ويجب علي جميع المكلفين إتباعه، ويحرم عليهم مخالفته فلا حكم لأحد معه ولا قول لأحد بعده، يقول تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا﴾^(١)، وقال تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾^(٢).

وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾^(٣). وقال تعالى: ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ

(١) سورة الأحزاب: آية ٣٦ .

(٢) سورة الحشر آية ٧ .

(٣) سورة النساء آية ٥٩ .

فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ^(١). وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَخْشَ اللَّهَ وَيَتَّقْهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ^(٢).

فهذه الآيات الكريمة تبين أن طاعة الرسول ﷺ فرض على كل مكلف وهي من طاعة الله تعالى، والدليل على ذلك أنها جاءت مقرونة بطاعة الله عز وجل في أكثر من موضع في القرآن الكريم. وقد حذرت الآيات من يعصي أمر الرسول ﷺ وحكمت عليه بالضلال وعدم الإيمان؛ لأن طاعة الرسول ﷺ طاعة لله تبارك وتعالى .

إذن فبيان السنة من بيان كتاب الله العزيز ولا يكون مثل هذا للرسول ﷺ إلا إذا كان معصوماً لا ينطق عن الهوى وهو ما بيّنه القرآن حيث قال تعالى: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۖ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾^(٣)، وقال تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾^(٤) صِرَاطِ اللَّهِ^(٥).

فإذا كان القرآن الكريم وحياً منزلاً أمرنا الله بإتباعه والتعبد به وتلاوته، فإن السنة المطهرة من الوحي المنزل الذي أمرنا الله بإتباعه دون التعبد بالتلاوة.

وقد روي عن النبي ﷺ ما يبين وجوب طاعته ويحذر من معصيته، فقد روي عن النبي ﷺ أنه قال: " ألا هل عسى رجل يبلغه الحديث عنى وهو متكئ على أريكته، فيقول: بيننا وبينكم كتاب الله، فما وجدنا فيه حلالاً استحللناه، وما وجدنا فيه حراماً حرّمناه، وإن ما حرم رسول الله ﷺ كما حرم الله " ^(٥).

(١) سورة النساء آية ٨٠ .

(٢) سورة النور، الآيتان ٥١، ٥٢ .

(٣) سورة النجم الآيتان ٣:٤

(٤) سورة الشورى: الآيتان ٥٢، ٥٣

(٥) أخرجه الترمذي في سننه كتاب العلم، باب ما نهى عنه أن يقال عند حديث النبي ﷺ برقم ٢٦٦٤، وقال : هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه، وأخرجه ابن ماجه في سننه باب تعظيم حديث رسول الله ﷺ . والتعليق=

وروى الأوزاعي عن حسان بن عطية أنه قال: " كان جبريل ينزل علي النبي بالسنة كما ينزل عليه بالقرآن ويعلمه إياها كما يعلمه القرآن " (١).
وقد أمر النبي ﷺ أصحابه بتبليغ سنته المطهرة في حياته وبعد وفاته في أحاديث كثيرة منها؛ قوله ﷺ في حجة الوداع: " ألا ليبليغ الشاهد الغائب، ففعل بعض من يبلغه أن يكون أوعى له من بعض من سمعه " (٢).
ويقول أيضاً: " نضر الله امرأ سمع منا شيئاً فبلغه كما سمعه فرب مبلغ أوعى من سامع " (٣)، وفي رواية عن أنس عن النبي ﷺ قال: " فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه، ورب حامل فقه ليس بفقيه " (٤).

= على من عارضه، برقم ١٢ من حديث المقدم بن معد يركب. وقد ظهر هذا الصنف المعني في الحديث النبوي الشريف كثيراً على مر التاريخ، وقد ظهر ذلك قديماً عند بعض الفرق الكلامية في أن السنة ظنيّة الثبوت، وما دامت السنة ظنيّة الثبوت فكل ما يؤخذ منها من فعل أو قول فهو ظني أيضاً، والظن لا يبنّي عليه الدين في عقائده وأحكامه وشرائعه، وفي العصر الحديث ظهرت مجموعة معروفة بالقرآنيين، وهذا الأمر في الحقيقة، يعد من معجزات النبي ﷺ.

(١) أخرجه الدارمي في سننه المقدمة، باب السنة قاضية على كتاب الله ١٥٣/١ رقم ٥٨٨، والخطيب البغدادي في الفقيه والمتفقه ت: عادل يوسف العزازي، ط١/دار ابن الجوزي بالرياض، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م ج١ ص ٢٦٦ ح رقم ٢٦٨، ٢٦٩، والمروزي في السنة ت: ناصر الدين الألباني، ط٣/المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م ص ٣٢ رقم ١٠٢، وابن عبد البر في جامع بيان العلم ١٩١/٢، المطبعة المنيرية ١٩٧٨، تصوير دار الكتب العلمية، وأبو داود في المراسيل ص ١٦٧ رقم ٥٦٧، ت: كمال يوسف الحوت، ط١/دار الجنان بيروت، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

(٢) البخاري (بشرح فتح الباري) كتاب التوحيد، باب قال الله تعالى {وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة} ١٣ / ٤٣٣ رقم ٧٤٤٧، ومسلم (بشرح النووي) كتاب القسامة، باب تغليظ تحريم الدماء والأعراض ٦ / ١٨٢ رقم ١٦٧٩ واللفظ له من حديث أبي بكر رضي الله عنه.

(٣) سنن الترمذي . كتاب الحلم ، باب في الحث على تبليغ السماع ٤ / ١٤٢ ، وأخرجه أحمد في مسنده ١ / ٤٣٧ ، وابن ماجه في المقدمة ، باب من بلغ علماً ١ / ٨٥ . والحديث متواتراً رواه أربعة وعشرون صحابياً . انظر : دراسة حديث « نضر الله امرأ سمع مقالتي » رواية ودراية . تأليف عبد المحسن العباد ، ط ١ ، المدينة المنورة ، ١٤٠١ هـ .

(٤) أخرجه أبوداود - واللفظ له - في كتاب العلم ، باب فضل نشر العلم ٣ / ٣٢٢ ح ٣٦٦٠ ، والترمذي في كتاب العلم ، باب ماجاء في الحث على تبليغ السماع ٥ / ٣٤٥ ح ٢٦٥٧ ، وابن ماجه في المقدمة ، باب من بلغ علماً ١ / ٨٤ ح ٢٣٠ ، والدارمي في المقدمة ، باب الإقتداء بالعلماء ١ / ٨٦ ح ٢٢٩ ، وأحمد ٥ / ١٨٣ ح ٢١٦٣٠ كلهم عن زيد بن ثابت.

وفي نفس هذا المعنى في الحديث الصحيح، الذي رواه كل من جبير بن مطعم وابن مسعود وزيد بن ثابت، جميعهم عن رسول الله ﷺ قال: "نضر الله عبداً سمع مقالتي فوعاها وحفظها، ثم أداها إلى من لم يسمعها، ورب حامل فقه ليس بفقيه ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه، ثلاث لا يغل عليهن قلب امرئ مسلم: إخلاص العمل لله، والنصح لأئمة المسلمين ولزوم جماعتهم، فإن دعوتهم تحوط من ورائهم" (١).

وقد علق الإمام الشافعي على هذا الحديث قائلاً: "فلماً ندب رسول الله ﷺ إلى استماع مقالته وحفظها وأدائها أمراً يؤديها، والأمر واحد: دل على أنه لا يأمر أن يؤدي عنه إلا ما تقوم به الحجة على من أدى إليه؛ لأنه إنما يؤدي عنه حلال، وحرام يجتنب، وحد يقام، ومال يؤخذ ويعطى، ونصيحة في دين ودنيا، ودل على أنه قد يحمل الفقه غير فقيه ويكون له حافظاً، ولا يكون فيه فقيهاً" (٢).

وقد كان السلف الصالح يتمسكون بسنة الرسول ﷺ تمسكهم بالقرآن فالكل وحي واجب الإتياع، وذكر الحضر كثيراً على الاعتصام والتمسك بالقرآن والسنة.

وكان الأئمة بعد النبي ﷺ يتخبرون الأمناء من أهل العلم في الأمور المباحة ليأخذوا بأسهلها، فإذا كان الأمر في الكتاب أو السنة لم يتعدوه إلى غيره اقتداءً بالنبي ﷺ وإتباعاً لأمر الله في وجوب طاعة الله ورسوله. وقد عني الصحابة بالسنة المحمدية حفظاً وفهماً وفقهاً، وبلغوها بلفظها وهو الغالب والأصل. أو بمعناها إلى من جاء بعدهم من التابعين، وإن كان

(١) أخرجه أحمد (٨٠/٤، رقم ١٦٧٨٤)، والدارمي (٨٦/١، رقم ٢٢٨)، وأبو يعلى (٤٠٨/١٣)، رقم ٧٤١٣)، والطبراني (١٢٦/٢، رقم ١٥٤١)، والحاكم (١٦٢/١، رقم ٢٩٤) وقال: صحيح على شرط الشيخين.

(٢) الشافعي: الرسالة، ص ٤٠٢-٤٠٣، وانظر: سنن الدارمي المقدمة، باب البلاغ عن رسول الله ﷺ وتعليم السنن ١٤٥/١ من رقم ٥٤٢ - ٥٦١.

الأمر في بدايته: النهى عن كتابة السنة المطهرة، حيث يقول رسول الله ﷺ: " لا تكتبوا عني، ومن كتب عني غير القرآن فليمحِه وحدثوا عني ولا حرج"^(١). وكان ذلك لعلّة ألا وهى الخوف من أن ينكَب عليها المسلمون ويتشاغلوا بها عن القرآن الكريم .

فالتأخر في تدوين السنة، هو كما يذكر المحققون من أهل السنة، كان الهدف الأساسي منه: إبعاد الأمة الإسلامية عن الخطأ الأثيم الذي ارتكبه أهل الكتاب من قبل بتبديل كتاب الله التوراة والإنجيل بوصايا الرسل وجعلوها هي الكتب المنزلة، ثم هو حفاظاً على كتاب الله عز وجل والتمكين له أولاً في قلوب المؤمنين كما سبق^(٢).

ذكر ابن عبد البر أن عمر بن الخطاب ﷺ أراد أن يكتب السنن، فاستفتى أصحاب النبي ﷺ في ذلك فأشاروا عليه بأن يكتبها، فطفق عمر ﷺ يستخير الله فيها شهراً ثم أصبح يوماً وقد عزم الله له، فقال: إني كنت أريد أن أكتب السنن وإني ذكرت قوماً كانوا قبلكم كتبوا كتباً فأكبوا عليها وتركوا كتاب الله، وإني والله لا أشوب كتاب الله بشيء أبداً"^(٣).

لهذا خُشي أن تدون السنة فينكَب عليها المسلمون، ويتشاغلوا بها عن القرآن الكريم فيتشبهون بأهل الكتاب كما قال عمر ﷺ. إذن كانت العلة من عدم التدوين في البداية هي خشية اختلاط السنة بالقرآن، وانشغال الصحابة بها عن القرآن. فلما انتفت هذه العلة كان الأمر بالتدوين.

(١) مسلم (شرح النووي) كتاب الزهد والرفائق، باب الثبوت في الحديث، وحكم كتابه العلم ٩/ ٣٥٦ رقم ٣٠٠٤.

(١) الدكتور ريعوف شلبي: السنة الإسلامية بين إثبات الفاهمين ورفض الجاهلين، ١٧١، ط ١ مطبعة السعادة بالقاهرة، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م، ص ١٧٠، وقارن ذلك بكتاب: حجية السنة، للدكتور عبد الغنى عبد الخالق، ص ٤٥٦، ٤٥٧ ط ٢/ دار الوفاء بالمنصورة، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

(٣) جامع بيان العلم وفضله، لابن عبد البر، المطبعة المنيرية ١٩٧٨، تصوير دار الكتب العلمية ج ١ ص ١٣٢.

وقد انتهى القرن الأول والمدونون للسنة قليلون وإن كان الحافظون لها المقيدون لها في الصدور كثيرون.

ولقد كان السلف يحفظون الآثار إلى حد أن تتشربها وجداناتهم، ثم ينقادون إليها انقياد المتدين حتى تبدو ظاهرة على سلوكهم، ثم يتحملها من بعدهم من يريد أن يتحملها بنفس المشاعر وذات الصفات.

مفهوم السنة النبوية:

السنة في اللغة:

تطلق السنة فى اللغة ويراد بها: السيرة أو الطريقة حسنة كانت أو قبيحة، وجمعها سنن، تقول: سننت لكم سنة حسنة فاتبعوها: إذا عملت عملاً لم تسبق إليه، وأردت أن يتبعك غيرك عليه، قال النبي ﷺ: "ومن سنَّ في الإسلام سنة حسنة فعمل بها من بعده كتب له مثل أجر من عمل بها ولا ينقص من أجورهم شيء ومن سن في الإسلام سنة سيئة فعمل بها كتب عليه مثل وزر من عمل بها ولا ينقص من أوزارهم شيء" (١).

وقال تعالى: "قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِكُمْ سُنَنٌ فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكْذِبِينَ" (٢).

وقال صلى الله عليه وسلم "لتتبعن سنن من قبلكم شبراً بشبر وذراعاً بذراع" (٣). فالسنة في وضعها اللغوي قد وضعت للدلالة على وقال عليه الصلاة والسلام: ما يجمع الطريق والمنهج والسيرة والشرعية. والعرب تديرها على هذه المعاني كلها (٤). وشراح الحديث يستعملون كلمة (سنة) بحسب ورودها في سياقها، لكنهم يلفتون النظر إلى السنة بهذا المعنى اللغوي، فيقول قائلهم: "ومعنى قوله سنة: أي شريعة وطريقة لازمة" (٥).

وعلماء التفسير كعلماء الحديث يستعملون السنة بهذا المعنى نفسه لا يختلفون ولا يبدلون ولا يغيرون، إلا في مزيد شرح أو تفصيل.

(١) مسلم - كتاب العلم - باب رفع العلم وظهور الفتن في آخر الزمان - ح: ١٠١٧ - ج١٦/١٧١.

(٢) آل عمران آية ١٣٧.

(٣) أخرجه البخاري في موضعين من "صحيحه": الأول: في (كتاب أحاديث الأنبياء، باب ما ذكر عن بني إسرائيل، ٦/٤٩٥/٣٤٥٦)، والموضع الثاني: في (كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب قول النبي - صلى الله عليه وسلم -: «لتتبعن سنن من كان قبلكم»، ١٣/٣٠٠/٧٣٢٠)، ومسلم في (كتاب العلم، باب اتباع سنن اليهود والنصارى، ٤/٢٠٥٤/٢٦٦٩)، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٤) ابن منظور: لسان العرب، باب النون فصل السين، مادة سنن. والزبيدي: تاج العروس من جواهر القاموس، لمحمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، أبو الفيض، الملقب بمرتضى، الزبيدي (باب النون فصل: السين، مادة: سنن).

(٥) ابن حجر: فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ج ٣، ص ٦٠، ط دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩هـ.

وهذه عبارة الرازي يشرح بها كلمة (سنن) التي هي جمع سنة، وهو يحاول أن يرجع بالكلمة إلى أصل اشتقاقها، كما يضع المعنى الجامع الذي تدل عليه هذه الكلمة، حيث يقول: "وأما السنة فهي الطريقة المستقيمة والمثال المتبع، وفي اشتقاق هذه اللفظة وجوه؛ أحدها: أنها - فعلة - من سن الماء يسنه إذا والى صبه، والسن: الصب للماء، والعرب شبهت الطريقة المستقيمة بالماء المصبوب فإنه يتوالى أجزاء الماء فيه على نهج واحد يكون كالشيء الواحد، والسنة: فعلة، بمعنى مفعول.

وثانيها: أن تكون من سننت النصل والسنان، أسنه سنا فهو مسنون حددته على المسن، فالفعل المنسوب إلى النبي ﷺ سنة على معنى أنه مسنون. وثالثها: أن يكون من قولهم: سن الإبل إذا أحسن الراعي، والفعل الذي داوم عليه النبي ﷺ سُمي سنة بمعنى أنه ﷺ أحسن رعايته وإدامته " (١).

والقرآن الكريم كتاب الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، قد استعمل هذه الكلمة (سنة) بالإنفراد وبالجمع، واستعملها مضافة إلى اسمه تعالى، كما استعملها مضافة للمرسلين، بل إنه قد استعملها مضافة إلى الأمم السالفة الذين أرسل الله إليهم الأنبياء، وبعث إليهم الرسل.

والمأمل في هذا الاستعمال القرآني لهذه الكلمة يجد أنها قد استعملت بهذا الاتساع اللغوي العام لتشمل الطريقة المتبعة، وتشمل السيرة حسنة كانت أو سيئة، مستقيمة كانت أو معوجة، وقد بلغ ورودها في القرآن عدداً نحو ست عشرة مرة، أضيفت إلى لفظ الجلالة الصريح والظاهر، ثماني مرات منها وهي على النحو الآتي:

قال تعالى: ﴿مَا كَانَ عَلَى النَّبِيِّ مِنْ حَرَجٍ فِيمَا فَرَضَ اللَّهُ لَهُ سُنَّةَ اللَّهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلُ وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَقْدُورًا﴾ (٢). وقوله تعالى أيضاً: ﴿لَنْ يَنْتَهِ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ وَالْمُرْجِفُونَ فِي الْمَدِينَةِ لِنُغْرِيَنَّكَ بِهِمْ ثُمَّ لَا يُجَاوِرُونَكَ فِيهَا إِلَّا قَلِيلًا﴾ (٣) مَلْعُونِينَ أَيْنَمَا ثَقُفُوا أَخَذُوا وَقَتَلُوا نَفْسِيًّا ﴿٤﴾ سُنَّةَ اللَّهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلُ وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلًا﴾ (٥).

(١) الرازي "فخر الدين": مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير، ط دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م، ج ٩/ ١١.

(٢) سورة الأحزاب: الآية ٣٨.

(٣) سورة الأحزاب: الآيات ٦٠، ٦١، ٦٢.

وقوله تعالى: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِنْ جَاءَهُمْ نَذِيرٌ لَيَكُونُنَّ أَهْدَىٰ مِنْ إِحْدَى الْأُمَمِ فَلَمَّا جَاءَهُمْ نَذِيرٌ مَّا زَادَهُمْ إِلَّا نُفُورًا﴾ ﴿١﴾ استَكْبَارًا فِي الْأَرْضِ وَمَكْرَ السَّيِّئِ وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ فَهَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا سُنَّةَ الْأَوَّلِينَ فَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلًا وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَحْوِيلًا﴾ ﴿٢﴾. وقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا قَالُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَخَدَعَهُ وَكَفَرْنَا بِمَا كُنَّا بِهِ مُشْرِكِينَ﴾ ﴿٣﴾ فَلَمْ يَكُ يَنْفَعُهُمْ إِيْمَانُهُمْ لَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا سُنَّةَ اللَّهِ الَّتِي قَدْ خَلَتْ فِي عِبَادِهِ وَخَسِرَ هُنَالِكَ الْكَافِرُونَ﴾ ﴿٤﴾. وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ قَاتَلَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلُوا الْأَذْنَابَ ثُمَّ لَا يَجِدُونَ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا﴾ ﴿٥﴾ سُنَّةَ اللَّهِ الَّتِي قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلُ وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلًا﴾ ﴿٦﴾.

وقد وردت لفظة سنة في القرآن مضافة إليه سبحانه بنون العظمة مرة واحدة، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانُوا لَا يَسْتَغْفِرُونَكَ مِنَ الْأَرْضِ لَيُخْرِجُوكَ مِنْهَا وَإِذَا لَا يَلْبَثُونَ خِلافَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ ﴿٧﴾ سُنَّةً مِّنْ قَدْ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنْ رُّسُلِنَا وَلَا تَجِدَ لِسُنَّتِنَا تَحْوِيلًا﴾ ﴿٨﴾. وفي هذه الآية أيضاً وردت مضافة إلى الرسل.

وقد أوردها القرآن مضافة إلى من أرسل إليهم أربع مرات، يقول الله تعالى: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ وَإِنْ يَعُودُوا فَقَدْ مَضَتْ سُنَّتُ الْأَوَّلِينَ﴾ ﴿٩﴾، وفي قوله تعالى: ﴿وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَىٰ وَيَسْتَغْفِرُوا رَبَّهُمْ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمْ سُنَّةُ الْأَوَّلِينَ أَوْ يَأْتِيَهُمُ الْعَذَابُ قُبُلًا﴾ ﴿١٠﴾، وفي قوله: ﴿فَهَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا سُنَّةَ الْأَوَّلِينَ﴾ ﴿١١﴾.

(١) سورة فاطر : الآيات ٤٢ ، ٤٣ .

(٢) سورة غافر : الآيتان ٨٤ ، ٨٥ .

(٣) سورة الفتح : الآيتان ٢٢ ، ٢٣ .

(٤) سورة الإسراء : الآيتان ٧٦ ، ٧٧ .

(٥) سورة الأنفال : ٢٨ .

(٦) سورة الكهف : ٥٥ .

(٧) سورة فاطر : ٤٣ .

وقد وردت مضافة إلى الاسم الموصول الدال على جماعة قد خلت من قبل مرة واحدة، في قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ وَيُثَبِّتَ عَلَى الْإِيمَانِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾^(١).

وأخيراً وردت كلمة سنة مطلقة بغير إضافة على صيغة الجمع مرة واحدة في قوله تعالى: ﴿قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِكُمْ سُنَنٌ فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ﴾^(٢).

هذه هي استعمالات القرآن الكريم لكلمة سنة أو سنن، وهي تشير على الجملة إلى نسق اجتماعي وتاريخي معين، تشير إليه كله حيناً، وتشير إلى جزء من أجزائه أحياناً أخرى.

وهذا النسق هو أن الله عز وجل خلق الناس وقد هداهم النجدين، ففيهم الاستعداد إلى الخير، وفيهم الميل إلى الشر جميعاً^(٣).

وحين نتأمل العرض القرآني لهذا اللفظ، نجد بجلاء أن السنة في القرآن قد تشير إلى هذه المنظومة بوجه عام، وقد تشير إلى جزء من أجزائه يتصل هذا الجزء بالمنهج الذي أنزله، وطلب من الناس إتباعه، أو بسيرة الرسل مع أقوامهم، أو بأسلوب الكافرين مع رسلهم، أو بسيرة المنافقين مع الأنبياء وتابعيهم، أو بموقف عن المسلمين في موقعة من المواقع.

ومن يتأمل الآيات يعلم بأن القرآن الكريم حين يستعمل كلمة سنة، إنما يستعملها بمعناها اللغوي العام، ولم يتعرض القرآن الكريم يوماً إلى السنة، بمعناها الاصطلاحي.

ومن يتصور أن القرآن الكريم قد استعمل كلمة سنة بمعنى ما ينسب إلى النبي من قول أو فعل أو تقرير أو صفة، وأن القرآن يعلق على هذا المعنى بالإثبات أو بالنفي يكون قد أخطأ خطأ كبيراً^(٤).

(١) سورة النساء : ٢٦.

(٢) سورة آل عمران : الآية ١٣٧.

(٣) د. طه الدسوقي حبيشي: السنة في مواجهة أعدائها، مكتبة رشوان بمصر، ط١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م، ص ٣١-٣٣.

(٤) د. طه الدسوقي حبيشي: نفس المصدر، ص ٣٣.

السنة في الشرع أو في الاصطلاح:

لقد تعددت تعريفات السنة بتعدد أهل الاصطلاح .

فالسنة عند الفقهاء: أحد الأحكام الشريعة الخمسة المتعلقة بأفعال للمكلفين

وهي: الوجوب والحرمة والسنة والكراهة والإباحة فما يثاب على فعله ويعاقب على تركه هو الواجب أو الفرض . وما يثاب على تركه مع القصد ويعاقب على فعله هو المحرم أو الحرام وما يثاب على فعله ولا يعاقب على تركه مع القصد ولا يعاقب على فعله هو المكروه وما استوي فيه الفعل والترك فهو الجائز أو المباح.

والسنة عند الأصوليين: هي كل ما صدر عن النبي من قول أو فعل أو تقرير

مما يصلح أن يكون دليلاً لحكم شرعي ولهذا فهم يقولون: إنَّ السنة هي الأصل أو المصدر الثاني للتشريع.

فالسنة القولية: هي أحاديث النبي ﷺ التي قلها في مختلف المناسبات مثل

قوله: " إنما الأعمال بالنيات "، وقوله: " المسلم أخو المسلم " .

والسنة الفعلية: هي أفعاله مثل أدائه الصلوات الخمس بهيئتها وأركانها وأدائه

مناسك الحج وقضائه بشاهد واحد ويمين المدعي.

السنة التقريرية: هي ما أقره الرسول ﷺ مما صدر عن بعض أصحابه من

أقوال وأفعال بسكوته وعدم إنكاره أو بموافقته واستحسانه فيعد بهذا الإقرار والموافقة عليه صادراً عن الرسول ﷺ فالسنة عند الأصوليين دليل من أدلة الأحكام الشرعية وعند الفقهاء حكم شرعي يثبت للفعل بهذا الدليل .

السنة عند المحدثين: وهي كل ما أثر عن النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير

أو صفة خلقية أو خلقية أو سيرة، سواء كان قبل البعثة أو بعدها^(١).

وعند جمهورهم: هي أقوال النبي ﷺ وأفعاله وتقاريراته وصفاته الخلقية

والخلقية وسيرته قبل البعثة وبعدها. زادوا عن الأصوليين الصفات الخلقية التي تتناول هيئة النبي الجسمية كقول الراوي: كان عليه السلام ليس بطويل ولا بالقصير،

(١) مصطفى بن حسني السباعي: السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي (لمتوفى: ١٣٨٤هـ)

ص ٤٧، ٤٨، ط ٣. المكتب الإسلامي: دمشق - سوريا، بيروت - لبنان، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م/

وانظر: "قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث"، للقاسمي ص ٢٥-٣٨ ط البايي الحلبي:

١٣٨٠ هـ. وتوجيه النظر إلى علوم الأثر "، لطاهر الجزائري، ص ٢/ ط. مصر: ١٣٢٨ هـ .

وكالحديث عن لونه الأزهر ووجه المشرب بالحمرة وابتسامته، والهدف من هذا النوع الثناء والمدح وبيان مدى الكمال الإنساني الذي أعطاه الله تعالى لنبيه، وفي ذلك ترغيب بمحبة صاحب الدعوة وعدم النفور من دعوته عليه السلام. وزادوا كذلك الصفات الخلقية التي تتناول جميع شمائله وسيرته قبل البعثة تأسيساً به وإقتداءً بأعماله؛ لأنه المعصوم، وكذلك الأسوة الحسنة إلى يوم الدين، قال تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا﴾^(١).

والسنة بهذا المعنى الذي ذهب إليه المحدثون هي المصدر الثاني للتشريع بعد القرآن الكريم وهي المنهاج الأمثل لحياة الفرد والمجتمع، ويقوم هذا المنهج علي التيسير لا علي التعسير وعلى الشمول والتوازن.

جهود علماء السنة في تدوينها :

حرص المسلمون من أيام النبي ﷺ على تسجيل سنة رسول الله بعناية مطلقة، وتابعوها بدقة فائقة، ولقد اهتم علماء أهل السنة بتدوين السنة الصحيحة وبذلوا جهوداً عظيمة من أجل حمايتها من الوضع والوضاعين، وقد سلكوا طرقاً هي أقوم الطرق العلمية للنقد والتحصيل، حتى نستطيع الجزم بأن أهل الإسلام، هم أول من وضعوا قواعد النقد العلمي الدقيق للأخبار والمرويات، بين أمم الأرض كلها، وأن جهدهم في ذلك جهد تفاخر به الأجيال، ونتيه به على الأمم الرجال ، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء.

وقد كان لعلماء السنة الجهود البالغة في حفظ السنة مما دُبّر لها من كيد، ويمكن أن نشير إلى بعض هذه الجهود في النقاط التالية:

١- إسناد الحديث:

لم يكن الصحابة بعد وفاة الرسول ﷺ يشك بعضهم في بعض ولم يكن التابعون يتوقفون عن قبول أي حديث يرويه صحابي عن رسول الله ﷺ، فلماً وقعت الفتنة وقام ابن سبأ بدعوته بالوهية علي ﷺ، وأخذ يشكك في السنة، عندئذ بدأ العلماء من الصحابة والتابعين يتخبرون في نقل الأحاديث ولا يقبلون منها إلا ما عرفوا طريقها ورواتها واطمأنوا إلى نقتهم وعدالتهم، حيث يقول ابن سيرين: "لم يكونوا يسألون عن الإسناد،

(١) سورة الأحزاب: الآية ٢١ .

فلَمَّا وقعت الفتنة قالوا: سَمُّوا لنا رجالكم، فينظر أهل السنة فيؤخذ حديثهم^(١)، وقد ابتدأ هذا التنبيت منذ عهد صغار الصحابة الذين تأخرت وفاتهم عن زمن الفتن^(٢).
وقد أخذ التابعون في المطالبة بالإسناد حين فشا الكذب.

يقول أبو العالية: "كُنَّا نسمع الحديث عن الصحابة فلا نرضى به حتى نركب إليهم فنسمعه منهم. ويقول ابن المبارك: "الإسناد من الدين. ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء. ويقول ابن المبارك أيضاً: بيننا وبين القوم القوائم يعني الإسناد"^(٣).

٢- التوثق من الأحاديث :

ويتم ذلك بالرجوع إلى الصحابة والتابعين، ولقد كان من عناية الله بسنة نبيه أن مد أعمار عدد من أقطاب الصحابة فقهاً؛ ليكونوا لهم مرجعاً ويهتدي الناس بهديهم. فلَمَّا وقع الكذب لجأ الناس إلى هؤلاء الصحابة يسألونهم ما عندهم أولاً، ويستفتونهم فيما يسمعون من أحاديث وآثار ولهذا كثرت رحلات التابعين والصحابة إلى مصر والشام لسماع الأحاديث الثابتة من الرواة الثقات^(٤).

٣- نقد الرواة وبيان حالهم من صدق وكذب:

وقد وصل إلى هذا الباب علماء توصلوا إلى التمييز الصحيح بين الصادق والكاذب، والقوي من الضعيف، وقد أبلوا فيه بلاءً حسناً وتتبعوا الرواة ودرسوا حياتهم وتاريخهم وسيرتهم وما خفي من أمرهم وما ظهر، ولم تأخذهم في الله لومة لائم^(٥).
وهناك أمثلة كثيرة استخدموها كقواعد لمعرفة من لا يؤخذ حديثهم، منها:
أ — من يكذب في حديثه مع العامة. (وقد اتفقوا على أن من عرف الكذب ولو لمرة واحدة ترك حديثه).

(١) هذا الكلام مروي في مقدمة صحيح مسلم، وقد ساق في هذه المقدمة من الحجج الكثير من أقوال الصحابة والتابعين حتى يؤكد هذا المعنى.

(٢) الصلابي: فكر الخوارج والشيعة، ص ٢٤٩.

(٣) مقدمة صحيح مسلم ج ١/ ١٠.

(٤) الصلابي: فكر الخوارج والشيعة، ص ٥٠.

(٥) د. مصطفى السباعي: السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، ص ٩١.

ب - من يكذب علي رسول الله ﷺ . (وقد أجمع العلماء علي أنه لا يؤخذ حديث من كذب علي النبي ﷺ، كما أجمعوا علي أنه من أكبر الكبائر^(١))، واختلفوا في كفره فقال به جماعة، وقال آخرون بوجوب قتله واختلفوا في توبته هل تقبل أو لا؟.

ج - أصحاب البدع والأهواء :

فقد اتفقوا علي أنه لا يقبل حديث المبتدع إذا كفر ببدعته، وكذا إذا استحل الكذب، وإن لم يكفر ببدعته، أما إذا لم يستحل الكذب فهل يقبل أم لا ؟ أو يفرق بين كونه داعية أو غير داعية ؟ قال ابن كثير: في ذلك نزاع قديم وحديث والذي عليه الأكثرون التفصيل بين الداعية وغيره والذي يظهر أنهم يرفضون رواية المتبع إذا روي ما يوافق بدعته أو كان من طائفة عرفت بإباحة الكذب ووضع الحديث في سبيل أهوائها ولهذا رفضوا رواية الرافضة وقبلوا رواية المبتدع إذا كان هو أو جماعته لا يستحلون الكذب كعمران بن حطان^(٢).

د - الزنادقة والفساق والمغفلون الذين لا يفهمون ما يحدثون:

وهم كل من لا تتوافر فيهم صفات الضبط والعدالة والفهم، وقد وضع علماء الحديث القواعد لمعرفة الصحيح والحسن والضعيف من أقسام الحديث، ووضعوا قواعد لمعرفة الموضوع، وذكروا علامات يعرف بها، مثل ركافة اللفظ وفساد المعني ومخالفته لصريح القرآن ولحقائق التاريخ في عهد النبي ﷺ وغيرها من العلامات^(٣).

وبنتك الجهود الموفقة استقام الأمر بتوطيد دعائم السنة التي هي المصدر الثاني للتشريع، واطمأن المسلمون إلى حديث نبيهم فأقصى عنه كل دخیل، وميز بين الصحيح والحسن والضعيف، وصان الله شرعه من عبث المفسدين وتآمر الزنادقة والملحدين، وقطف المسلمون ثمار هذه الجهود المباركة التي كان من أبرزها تدوين السنة وعلم مصطلح الحديث وعلم الجرح والتعديل وعلوم الحديث^(٤).

(١) وقد روي عن النبي ﷺ أنه قال : " من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار "، رواه البخاري في صحيحه المطبوع مع فتح الباري (٢٠٢/١) كتاب العلم ، حديث (١١٠) ورواه مسلم في صحيحه المطبوع مع شرح النووي (٦٧/١، ٦٨) المقدمة.

(٢) د. مصطفى السباعي: السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، ص ٩٣ - ٩٤.

(٣) د. مصطفى السباعي: السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، ص ٩٤ - ٩٨.

(٤) د. مصطفى السباعي: السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص ١٠٣.

وقد قامت محاولات علي عهد الرسول وبعده للتشكيك بقيمة السنة أمثال ما حدّث به عبد الله بن عمرو قال: " كنت أكتب كل شيء أسمعه من رسول الله ﷺ أريد حفظه، فنهتني قريش، فقالوا: إنك تكتب كل شيء تسمعه من رسول الله ﷺ، وهو بشر يتكلم في الغضب والرضا، فأمسكت عن الكتابة فذكرت ذلك للرسول فقال: اكتب فوالذي نفسي بيده ما خرج مني إلا حق " (١).

وربما كان من ردود الفعل لموقف قريش هذا من السنة قول للنبي ﷺ وهو يحذر من تركها: (أَلَا إِنِّي أُوتِيتُ الْكِتَابَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ أَلَا يُوشِكُ رَجُلٌ شَبَعَانُ عَلَى أُرَيْكَتِهِ يَقُولُ عَلَيْكُمْ بَهَذَا الْقُرْآنِ فَمَا وَجَدْتُمْ فِيهِ مِنْ حَلَالٍ فَأَحْلُوهُ وَمَا وَجَدْتُمْ فِيهِ مِنْ حَرَامٍ فَحَرِّمُوهُ) (٢).

وقد حاولوا بعد ذلك أن تصبغ هذه الدعوة الصادقة بصفة علمية علي يد أتباعهم بعد حين فاستدلوا لها بأن القرآن نزل تبياناً لكل شيء وأمثالها من الأدلة ذكرها الشافعي في كتاب الأم ورد عليها بأبلغ رد " إن القرآن الكريم لم يأت بشيء من ناحية ومنه الكثير مما يحتاج إلى بيان من ناحية أخرى وسواء في ذلك العبادات والمعاملات ولا يقوم بذلك إلا الرسول بحكم رسالته التي عليه أن يقوم بها وفي هذا يقول الله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ (٣). ثم يقول لو رددنا السنة كلها لصرنا إلى أمر عظيم لا يمكن قبوله فهو أن يأتي بأقل ما يسمى صلاة أو زكاة فقد أدى ما عليه، ولو صلي ركعتين في كل يوم أو أيام، إذا له أن يقول: ما لم يكن في كتاب الله فليس على أحد منه فرض، ولكن السنة بيّنت لنا عدد الصلوات في اليوم وكيفيتها، والزكاة وأنواعها ومقاديرها، والأموال التي تجب فيها (٤).

(١) مسند الامام أحمد حديث رقم (٦٥١٠) وأبو داود في العلم حديث رقم (٣٦٤٦) وإسناده صحيح رجاله رجال الشيخين غير الوليد بن عبيد الله وهو ابن أبي مغيث العبدي فمن رجال أبي داود. قال الحافظ في التقریب: "تقة"، وفي إسناده عبدالله بن الأخنس وثقه أحمد وابن معين وأبو داود والنسائي وقال ابن حبان يخطئ كثيراً قال الحافظ في الفتح (١٩٩/١٠): "وَشَدَّ ابْنُ حَبَانَ فَقَالَ فِي التَّقَاتِ : "يَخْطِئُ كَثِيرًا " .

(٢) أخرجه أبو داود في كتاب السنة برقم (٤٦٠٤) ٢٠٠/٤.

(٣) سورة النحل : الآية ٤٤.

(٤) محمد تقي الحكيم: السنة في الشريعة الإسلامية ص ١١

المنكرون للسنة:

بدأ إنكار السنة على أيدي طوائف ذكرها لنا التاريخ؛ فقد بدأت على أيدي الخوارج والشيعة، ثم انضم إليهم طوائف من المتكلمين وبخاصة من المعتزلة الذين انتسب إليهم كثير من الزنادقة والفاسقين عن الملة، كالنظام الذي كان شاطراً من الشطار، يغدو على سكر ويروح على سكر ويبيت على جرائرهما، ويدخل في الأنداس والفواحش^(١).

أمّا الشيعة والخوارج فكلتا الطائفتين شغبت على السنة النبوية المطهرة وأنكرتها، فالشيعة لم يقبلوا من سنة النبي ﷺ إلا القليل الذي نُقل إليهم عن طريق من يدين بعقيدتهم في الإمامة وبشايع آل البيت، ولو أننا عرفنا أنهم لم يوالوا من الصحابة إلا بضعة عشر صاحباً هم فقط الذين رضي عنهم الشيعة وأخذوا عنهم، لأدركنا ذلك القدر الضئيل من سنة النبي ﷺ الذي قبله الشيعة (الرافضة) وعملوا به، وذلك الكم الهائل من السنة النبوية التي رفضوها وأنكروها؛ لأنها أتت عن جمهرة الصحابة الذين لا يرضى عنهم الشيعة، فالشيعة - إذن - رفضوا السنة لأنهم طعنوا في عدالة الصحابة ﷺ لأنهم بايعوا أبا بكر ﷺ خليفة لرسول الله ﷺ ولم يبايعوا علياً الذي كان هو الخليفة من وجهة أنظار الشيعة، والشيعة منهم معتدل ومغال، فالمعتدلون فسقوا الصحابة ﷺ والمغالون كفروهم، ولم يستثن الشيعة من ذلك سوى عدد يزيد قليلاً على أصابع اليدين .. على أن الشيعة (الرافضة) أضافوا إلى إنكارهم السنة - على الوضع الذي ذكرناه - إضافة جديدة جعل جرمهم في هذا الباب مضاعفاً، ذلك أنهم لم يكتفوا بإنكار الحديث ورفض السنة، وإنما لجأوا إلى وضع ما أسموه أحاديث، ونسبوا إلى النبي ﷺ، فألفوا كلاماً على هيئة أحاديث الرسول ﷺ في تعظيم أئمتهم، وتأكيد نحلّتهم، وتأصيل معتقدتهم، وأيضاً في نكح مخالفهم وعقائدهم. وقد كان لهذه الأحاديث المزعومة الموضوعية على رسول الله ﷺ دور أصيل في حجية التشريع وأصول الدين عندهم^(٢).

وإذا نظرنا إلى الروافض نجد أن عقيدة الإمامة والولاية هي السر وراء موقفهم هذا من السنة النبوية الشريفة، فالسنة عند الرافضة يختلف مفهومها عن مفهوم

(١) ابن قتيبة: تأويل مختلف الحديث: لعبدالله بن مسلم بن قتيبة أبو محمد الدينوري، تحقيق: محمد زهري النجار ط: دار الجيل - بيروت، ١٣٩٣ - ١٩٧٢، ص ١٧.

(٢) د. محمود محمد مزروع: شبهات القرآنيين حول السنة النبوية، ص ٣٨ (موقع الإسلام).

جمهور أهل السنة، فإذا كانت السنة عند أهل السنة هي ما أثر عن النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير، إلا أن المعصوم ليس رسول الله وحده باعتباره نبياً ورسولاً، بل معه الأئمة الاثنا عشر، يقول محمد تقي الحكيم: " وألحق الشيعة الإمامية كل ما يصدر عن أئمتهم الاثنا عشر من قول أو فعل أو تقرير بالسنة الشريفة " (١).

وهؤلاء الأئمة معصومون منذ طفولتهم لا يخطئون لا عمداً ولا سهواً ولا نسياناً؛ لهذا فكل ما ينسب لهم من أحاديث فهي صحيحة عند الرافضة دون شرط اتصال لسند، فقول الأئمة عندهم يجري مجرى قول النبي ﷺ وهو حجة على العباد وواجب الاتباع، كما أن القارئ لكتب الحديث عندهم يجد معظم رواياتها عن أئمتهم لا يجد إلا القليل منها هو المُسند إلى النبي ﷺ وأكثر ما يرويه في الكافي — أعظم كتبهم — واقف عند جعفر الصادق، وقليل منها ما يعلو إلى أبيه محمد الباقر، وأقل من ذلك ما يعلو إلى أمير المؤمنين علي ﷺ ونادراً ما يرفع سنده إلى النبي ﷺ.

حجية السنة :

إن النبي ﷺ يبلغ عن ربه وحيه، والوحي الذي يهبط على النبي صلى الله عليه وسلم قسمان، قسم منه هو القرآن الكريم الذي أمرنا الله عز وجل بإتباع أحكامه والتعبد بتلاوته، فهو من عند الله سبحانه لفظه ومعناه.

والنبي ﷺ مأمور بإبلاغ هذا القسم من الوحي للناس على أنه كلام رب العالمين، قد أوحى به إلى النبي ﷺ، وقد وجده النبي من نفسه بعد الوحي، وعلم أنه ليس من ذاته وإنما الوحي قد أتى إليه من الخارج وهو ليس من مماثل، وإنما هو من موجود أعلى، هو المستحق للعبادة وحده، وقد أمر عباده من خلال هذا الوحي أن يطيعوه.

والنبي حين يبلغ عن الله عز وجل هذا النوع من الوحي، إنما يبلغ أمراً هو شاهده الوحيد، إذ لم يكن معه إنسان آخر شهد هذا الوحي، أو وجده من نفسه، وإذا كان النبي هو شاهد هذا الوحي الوحيد وهو الذي قد وجده من نفسه في حالة من الانفراد لم يشاركه فيها غيره، فإنه مما لا شك فيه أن يكون النبي وحده هو القادر على أن يشرح

(١) محمد تقي الحكيم: سنة أهل البيت، ص ٩.

هذا الوحي للناس بعد أن يبينه الله له بواسطة إلهام يقذفه الله في صدره، أو بواسطة نوع آخر من الوحي ينزل على النبي بالمعنى، وتترك للنبي مساحة التعبير عنه بلفظه. فإذا ما عبر النبي عن هذا الوحي الذي هو من عند الله محتوياً على اللفظ والمعنى وكلاهما لله، فإن ما عبر النبي عن هذا الوحي يشرحه للناس بقوله أو بفعله يكون قد عبر عنه بنوع آخر من الوحي معناه من عند ربه ولفظه من عنده. وهذا أمر مقبول في العقول، منصوص عليه ضمن المسموع والمنقول.

أما قابلية العقول له فمرجعها ما قلناه وهو أن النبي ﷺ هو شاهد الوحي الوحيد، وهو الذي وحده من نفسه نون سواه، وكان عليه هو أن يؤديه للناس، ثم يشرحه لهم حتى يفهموه ويدركوه ويعملوا بمقتضاه. تلك قضية العقل، وهو لا يحتاج فوقها إلى برهان يؤيدها أو إلى دليل يدعمها^(١).

فلقد اشتملت غاية القرآن الكريم بتلك المسألة فوجه إلى آيات كثيرة تنوعت بين آيات تأمر في وضوح بوجوب الإيمان به صلى الله عليه وسلم، وبين آيات أخرى تأمر بوجوب طاعته، طاعة مطلقة، فيما يأمر به، وينهى عنه، وبين آيات أخرى تنهى عن مخالفته وتحذر من ذلك وتبين جزاء المنافقين المرجفين في دين الله عز وجل العاملين على هدم كيان السنة النبوية، والذين حصروا معنى الآيات الواردة في طاعة الرسول صلى الله عليه وسلم، في طاعته في القرآن الكريم فقط^(٢).

ونحن لن نستطيع ذكر هذه الآيات كلها - وإلا طال المقام بنا جداً، ولكننا سننبه إلى بعض هذه الآيات فقط، ودلالاتها على حجية السنة النبوية الشريفة ووجوب التمسك بها.

١- من أهم الآيات دلالة على حجية السنة، ووجوب التمسك بها قوله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾^(٣). يقول ابن القيم: "أقسم سبحانه بنفسه، وأكد بالنفي قبله على نفى الإيمان عن العباد، حتى يحكموا رسوله في كل ما شجر بينهم، من الدقيق

(١) د. طه الدسوقي: السنة النبوية في مواجهة أعدائها، ص ٢٦٨.

(٢) د. مروان محمد شاهين: تيسير اللطيف الخبير في علوم حديث البشير النذير، طبعة مكتب فوزي الشيمي للطباعة - طنطا، (بدون)، ص ٤٣.

(٣) سورة النساء الآية (٦٥).

والجليل، ولم يكتف في إيمانهم بهذا التحكيم بمجرد، حتى ينتقي عن صدورهم الحرج والضيق عن قضائه وحكمه، ولم يكتف منهم أيضاً بذلك حتى يسلموا تسليماً، وينقادوا انقياداً^(١).

٢- ويقول رب العزة: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾^(٢). ودلالة الآية على حجية السنة من عدة وجوه:

أولاً: النداء بوصف الإيمان في مستهل الآية: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا" ومعنى ذلك أن المؤمنين لا يستحقون أن ينادوا بصفة الإيمان إلا إذا نفذوا ما بعد النداء وهو طاعة الله تعالى، وطاعة رسول الله ﷺ، وأولى الأمر^(٣).

ثانياً: تكرار الفعل "أَطِيعُوا" مع الله عز وجل، ومع رسوله ﷺ وتكرار ذلك في آيات كثيرة ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأَخْذُوا﴾^(٤). وقوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾^(٥).

يقول الشاطبي: "تكراره الفعل "أَطِيعُوا" يدل على عموم الطاعة بما أتى به مما في الكتاب، ومما ليس فيه مما هو من سنته"^(٦).

ومما هو جدير بالذكر هنا أن فرض الله عز وجل طاعة رسوله ليست له وحده بل هي حق الأنبياء جميعاً قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾^(٧).

(١) أبى عبد الله محمد بن أبى بكر: أعلام الموقعين عن رب العالمين، الشهير بابن قيم الجوزية، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، ط مطبعة السعادة بمصر، الطبعة الأولى ١٣٧٤هـ، ج ١/ ٥١/ وانظر: مختصر الصواعق المرسلّة على الجهمية والمعتلة، لابن قيم الجوزية، تحقيق سيد إبراهيم، ط دار الحديث بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ-١٩٩٢م، ج ٢/ ٥٢٠.

(٢) سورة النساء: الآية ٥٩.

(٣) مروان شاهين: تيسير اللطيف الخبير، ص ٤٤.

(٤) سورة المائدة: الآية ٦٢.

(٥) سورة النور: الآية ٥٦.

(٦) الشاطبي: (إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الفرناطي الشهير بالشاطبي ت ٧٩٠هـ) الموافقات، تحقيق

أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، ط ١ سنة ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م، ج ٣/ ٢٢٩

(٧) سورة النساء: الآية ٦٤.

فرب العزة جل جلاله يقرر هنا قاعدة " أن كل رسول جاء من عنده جل جلاله يجب أن يطاع " (١).

ولماذا لا يطاع هذا الرسول الذي جاء بالمنهج الحق الذي يُصلح الخلل في تلك البيئة التي أرسل إليها؟ إنَّ عدم الطاعة - حينئذ - هو نوع من العناد والجحود والتكبر. كما أن في عدم الطاعة اتهاماً للرسالة بالقصور، واتهاماً للرسول في عصمته من الكذب في كل ما يبلغ به عن ربه عز وجل من كتاب أخبرنا عنه بقوله "هذا كتاب الله"، ومن سنة مطهرة أخبرنا عنها بقوله: "أوتيت القرآن ومثله معه" (٢)، وقوله: "وإن ما حرم رسول الله كما حرم الله" (٣).

وأما الآيات الدالة على وجوب طاعة الرسول ﷺ طاعة مطلقة فيما يأمر به، وينهى عنه، بقوله تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ (٤)، وهناك آيات كثيرة لم نتعرض لذكرها خشية الإطالة.

فإذا انتقلنا بعد ذلك إلى الآيات التي تحذر من معصية الرسول ﷺ وتنتهي عن مخالفته نجدها كثيرة ونشير أيضاً إلى بعضها قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ﴾ (٥) وقال تعالى: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ شَهِيدًا. يَوْمَئِذٍ يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَعَصَوُوا الرَّسُولَ لَوْ تُسَوَّى بِهِمُ الْأَرْضُ وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا﴾ (٦).

إنَّ السنة النبوية أحد قسمي الوحي الإلهي الذي نزل به جبريل الأمين علي النبي ﷺ، والقسم الآخر من الوحي هو القرآن، والفرق بينهما أنَّ القرآن وحي متلو والسنة وحي غير متلو، ولا يستثنى من ذلك الأحاديث التي كان يقولها ﷺ باجتهاده لأنَّ النبي ﷺ لا يُقر علي الخطأ؛ بل ينزل الوحي بالتصويب والتعديل فمرء السنة إلى الوحي

(١) الشاطبي : الموافقات، ج ٣/ ٢٢٨.

(٢) سبق تخريجه ص ١٥.

(٣) رواه ابن ماجه في سننه برقم (١٢)، والترمذي في سننه برقم (٢٦٦٤).

(٤) سورة الحشر: الآية ٧.

(٥) سورة النساء: الآية ١٤.

(٦) سورة النساء: الآيتان ٤٢، ٤٦.

في جميع الأحوال ولهذا قال تعالى في وصف النبي: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ. إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾^(١).

يقول الإمام الشوكاني: ثبوت حجية السنة المطهرة واستقلالها بتشريع الأحكام ضرورة دينية ولا يخالف في ذلك إلا من لاحظ له في دين الإسلام^(٢).

ولا شك أن الإمام الشوكاني قد استفاد هذا الحكم مما قرأه من نصوص كتاب الله عز وجل، وهي جميعها نصوص تُثبتُ حجيةُ السنة بشكل قاطع لا يحتاج إلى جدال، وبأساليب متنوعة تحمل على المطالعة وتورث اليقين، وقد سبق ذكر أمثلة من هذه النصوص.

السنة عند الإمامية:

السنة عندهم هي ما تحكي قول المعصوم أو فعله أو تقريره، وربما عرفها بعضهم بأنها "قول المعصوم أو حكاية قوله أو فعله أو تقريره"، ليدخل فيه أصل الكلام المسموع عنه^(٣).

فقد روى عن حماد عثمان وغيره أنهم قالوا: سمعنا أبا عبد الله جعفر الصادق يقول "حديثي حديث أبي، وحديث أبي حديث جدي وحديث جدي حديث الحسين وحديث الحسين حديث الحسن وحديث حديث أمير المؤمنين عليهم السلام وحديث أمير المؤمنين حديث رسول الله ﷺ وحديث الرسول قول الله عز وجل"^(٤).

وذكروا أن علياً قام يخطب بينهم وقال: "يا أيها الناس إن رسول الله ﷺ أسر إلى ألف حديث في كل حديث ألف باب لكل باب ألف مفتاح، وإنني سمعت الله جل

(١) سورة النجم: الآيتان ٣، ٤.

(٢) الشوكاني: إرشاد الفحول إلى تحقيق علم الأصول: طبع دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت،

١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م، ص ٣٣

(٣) البهسودي: مصباح الأصول، ج ٣، ص ٤١٣. وانظر مقدمة أبي الفضل الطبرسي في "مشكاة الأنوار في غرر الأخبار".

(٤) الكليني: أصول الكافي، ج ١، ص ٥٣. كتاب فضل العلم وقد قال المجلسي: ضعيف

انظر مرآة العقول، ج ١/ ١٨٢.

جلاله يقول: " يوم ندعو كل أناس بإمامهم "(١)، وإني أقسم لكم بالله ليبعثن يوم القيامة ثمانية نفر يدعون بإمامهم وهو خب ولو شئت أن أسميهم لفعلت " (٢).

فالأئمة - عندهم - هم خزنة علم الله ووحيه، وقد عقد الكليني باباً سماه "أن الأئمة عليهم السلام ولاية أمر الله وخزنة علم" (٣)، وباباً ثانياً بعنوان "إن الأئمة يعملون جميع العلوم التي خرجت إلى الملائكة والأنبياء والرسل عليهم السلام" (٤).

- وقال المازندراني في شرح أصول الكافي: "إن حديث كل واحد من الأئمة الطاهرين قول الله عز وجل، ولا اختلاف في أقوالهم كما لا اختلاف في قوله تعالى. ووجه الاتحاد ظاهر لمن له عقل سليم وطبع مستقيم لأن الله عز وجل وضع العلم والأسرار في صدر النبي ﷺ وهكذا من غير تفاوت واختلاف وعلي هذا ظهر معني الاتحاد.

إلى أن قال: " فعلى هذا يجوز من سمع حديثاً عن أبي عبد الله عليه السلام أن يرويه عن أبيه أو عن أحد من أجداده بل يجوز أن يقول قال الله تعالى، قلت: هذا حكم آخر غير مستفاد من هذا الحديث إلا أنه يجوز ذلك بل أولويته" (٥).

وقد عرف السنة محمد باقر الصدر فقال: " هي كل بيان صادر من الرسول ﷺ أو أحد الأئمة المعصومين عليهم السلام والبيان الصادر منهم ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

١- البيان الإيجابي القولي: وهو للكلام الذي يتكلم به المعصوم عليه السلام.

٢- البيان الإيجابي الفعلي: وهو الفعل الذي يصدر من المعصوم عليه السلام.

(١) سورة الإسراء: الآية ٧١.

(٢) الصدوق: الخصال، ص ٦٤٤.

(٣) الكليني: أصول الكافي، ج ١/ ١٩٢ - ١٩٣.

(٤) الكليني: أصول الكافي، ج ١/ ٢٢٣ - ٢٢٧.

(٥) المصدر السابق: ج ١، ص ٢٢٥ - ٢٢٦. وسار المجلسي في بحار الأنوار علي هذا المنوال فقد

عقد باباً سماه "أنه صلوات الله عليه وسلم كان شريك النبي في العلم دون النبوة"، وأنه علم كلما علم النبي ﷺ وأنه بحار من سائر الأنبياء وذكر منها ١٢ رواية تؤكد كلامه انظر بحار الأنوار، ج ٢، ص ٢٢٥ - ٢٢٦.

٣- البيان السلبى: وهو تقرير المعصوم عليه السلام أي سكوته عن وضع معين بنحو يكشف عن رضاه بذلك الوضع وانسجامه مع الشريعة ويجب الأخذ بكل هذه الأنواع من البيان الشرعي .

وإذا دلّ شيء منها على عنصر مشترك من عناصر عملية الاستنباط تثبت ذلك العنصر المشترك واكتسب طابعه الشرعي ^(١). ولعلّ السبب الأساسي في تمسك الإمامية بأحاديث الأئمة هو القول بعصمتهم، قال حسين عبد الصمد العاملي الإمامي ^(٢): " وإنما تمسكنا بهذه الأئمة الاثنا عشرية من أهل بيت النبي عليهم السلام، ونقلنا أحاديثنا وأصول ديننا عنهم لما ثبت عندنا من عصمتهم لوجوب كون الإمام معصوماً فلا يؤمن بوقوع الخطأ منه ويستقيم النظام وتتم الفائدة بنصه كما تقرر في الكلام وغيرهم ليس بمعصوم إجماعاً ^(٣). ونظراً لاعتقادهم فالأئمة من آل البيت ليسوا فقط من قبيل الرواة عن النبي ﷺ والمحدثين عنه ليكون قولهم حجة من ناحية أنهم ثقة في الرواية؛ بل لأنهم هم المعصومون من الله علي لسان نبيه لتبليغ الأحكام الواقعة. فلا يحكمون إلاّ عن علم من عند الله تعالى، وهم مصدر للتشريع فقولهم سنة لا مجرد حكاية للسنة.

أمّا عن حجية هذه السنة فيقول فيها جعفر السبحاني: " إنّ الأئمة المعصومين عليهم السلام أخذوا أحاديثهم من جدهم رسول الله خلفاً عن سلف وكابراً عن كابر، رووها للناس وإنّ هذا النوع من الأحاديث والروايات التي رواها كل إمام لاحق عن الإمام السابق إلى أن يصل السند إلى رسول الله ﷺ كثيرة في أحاديث الشيعة الإمامية. والأحاديث والروايات التي تنقل عن أئمة أهل البيت المعصومين بأسانيد صحيحة، ويجب العمل بمضمونها والإفتاء وفقها إلى أن قال: " ولقد صاحب علي ﷺ رسول الله ﷺ في فترة بعثته كلها؛ ولهذا استطاع أن يحفظ ويدون قدراً عظيماً من

(١) السيد محمد باقر الصدر: المعالم الجديدة في الأصول، ص ٣٢.

(٢) هو والد البهائي العاملي ولد ١٢٩٨ هـ ومات ودفن بالبحرين روي عن شيخهم حسن بن جعفر الكركي وشييدهم الثاني من وصفاته " وصول الأخبار إلى أصول الإخبار وشرح القواعد وحاشية الإرشاد"، وقال حسن الصدر أثناء ترجمته نقلاً عن رياض العلماء " كان عالماً جليلاً أصولياً متكلماً فقيهاً محدثاً " إلى أن قال: " كان له ميل إلى التصوف ورغبة في مدح مشايخ الصوفية ونقل كلماتهم: انظر تكملة أمل الآمل، ص ٧٤-٧٧ للسيد حسن الصدر ص ٨١: ٨٣.

(٣) حسين بن عبد الصمد العاملي: وصول الأخبار إلى أصول الإخبار، ص ٢٠٢.

أحاديث رسول الله ﷺ في كتاب^(١)، ولم ينقلوا لنا فيه إلا بعض الأحكام ومنها أن النساء ليس لهن إلا من عقار الرجل إذا توفي عنهن شيء^(٢).

وهم يأخذون بهذا النص من ذلك الكتاب ويُعرضون عن نصوص القرآن العامة، والتي لم تُفرّق بين عقار أو غيره ولكن القرآن العظيم لا يساوي شيئاً في نظرهم أمام هذا الكتاب الموهوم فلعلهم أرادوا بهذا النص حرمان زوجات النبي ﷺ ولكن هذا الحكم يُخالف ما يدّعون به بأن لفاطمة نصيب في ذلك.

ومن الجدير بالذكر أن هذا الكتاب بقي عند أهل البيت يتوارثه إمام عن إمام قد نقل الإمام الباقر والصادق عليهم السلام روايات عديدة منه وربما اطلعوا بعض شيعهم عليه^(٣).

فالاثنا عشرية يرفضون سنة الرسول ﷺ التي وردت عن طريق الصحابة، في حين أنهم يقبلون الأحاديث الواردة عن طريق الأئمة فقط، ولا تقبل إلا الأحاديث التي رويت عن سلمان وأبي ذر والمقداد ويردون أحاديث أبي هريرة وعائشة وغيرهما ممن ليسوا من أهل البيت في نظرهم.

ونظراً لاغتصاب الصحابة للإمامة والولاية في نظر الاثنا عشرية وقد وقع التشكيك فيما روي عنهم من أحاديث؛ لهذا طعننا الرافضة في الكتب الصحاح وعلى

(١) يطلق على هذا الكتاب عند الإمامية الجامعة أو الصحيفة ويدّعون أنها من إملاء رسول الله ﷺ وبخط علي عليه السلام فيها جميع الحلال والحرام حتى إرش الخدشي قد نسب إلى أبي عبد الله أنه قال عندما سُئِلَ عنها: تلك صحيفة طولها سبعون ذراعاً في عرض الأديم، مثل فخذ الفالج فيها كل ما يحتاج الناس إليه وليس من قضية إلا فيها حتى إرش الخدشي". (انظر المجلسي: بحار الأنوار، ج ٢٦، ص ٢٢).

روي صاحب البصائر عن أبي عبد الله يقول ما ترك علي شيعته محتاجون إلي أحد في الحلال والحرام حتى إن وجدنا في كتابه إرش الخدشي، ثم قال: أما أنك إن رأيت كتابه لعلمت أنه من كتب الأولين وهم ينقلون عن أنهم قالوا: فنحن نتبع ما فيها ولا نعدوها (انظر الصفار: بصائر الدرجات، ص ١٦٦).

(٢) الصفار: بصائر الدرجات، ص ١٨٥. الحر العاملي: وسائل الشيعة، ج ٢٦، ص ٢١٢.

(٣) جعفر السبحاني: العقيدة الإسلامية علي ضوء مدرسة أهل البيت، ط ١، قم ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م. نقله إلى العربية جعفر الهادي: ص ٣١٧ - ٣١٨.

رأسها صحيح البخاري ومسلم، وكل حديث في سنده اسم أبي بكر وعمر وعثمان وعائشة ومعاوية وباقي الصحابة فهو مردود لا يعتد به عندهم. وإذا كان أهل السنة يشترطون شروطاً صارمة بقبول الأحاديث سنداً ومتناً؛ فالاثنا عشرية لهم شروط لقبولها من أهمها: نسبتها للأئمة، فأحاديث الأئمة معصومة من الوضع، كعصمة الأئمة في نظر الرافضة وعقيدتهم في السنة متمثلة في:

١- إنكار إمامة أحد الأئمة الاثنا عشر كفر بالإجماع:

كما قال ابن بابويه القمي (الصدوق): "واعتقادنا فيمن جحد إمامة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب والأئمة من بعده عليهم السلام، أنه بمنزلة من جحد نبوة جميع الأنبياء واعتقادنا فيمن أقر بأمر المؤمنين وأنكر واحداً من بعده من الأئمة أنه بمنزلة من أقر بجميع الأنبياء وأنكر نبوة محمد ﷺ" (١).

وقال المفيد "اتفقت الإمامية على أن من أنكر إمامة أحد من الأئمة وجد ما أوجبه الله تعالى من فرض الطاعة فهو كافر ضال يستحق الخلود في النار" (٢).

٢- الإمام معصوم كالأنبياء:

وهذا الأمر مشهور عندهم في مذهبهم، كما يقول المفيد: "أن الأئمة للقائمين مقام الأنبياء في تنفيذ الأحكام، وإقامة الحدود وحفظ الشرائع وتأديب الأنام معصومون كعصمة الأنبياء وأنهم لا يجوز منهم صغيرة إلا ما قدمت ذكر جوازه علي الأنبياء فإنه لا يجوز منهم سهو في شيء في الدين ولا ينسون شيئاً من الأحكام وعلى هذا فذهب سائر الإمامية إلا من شذ منهم فتعلق بظاهر روايات لها تأويلات على خلاف ظنه الفاسد من هذا الباب" (٣).

وهذا هو ما ذهب إليه المجلسي أيضاً إذ يقول: "وذكرت أن أصحابنا الإمامية أجمعوا علي عصمة الأنبياء والأئمة صلوات الله عليهم من الذنوب الصغيرة والكبيرة عمداً وخطئاً ونسياناً قبل النبوة والإمامة وبعدهما بل من وقت ولايتهم إلى أن يلقوا الله

(١) ابن بابويه القمي: الاعتقادات ص ١٠٣

(٢) المفيد: أوائل المقالات، ص ٤٤. والمجلسي: بحار الأنوار، ج ٨ ص ٣٦٦.

(٣) المفيد: أوائل المقالات، ص ٦٥.

سبحانه وتعالى" (١)، والمجلسي ينقل الإجماع على العصمة، خلافاً للمفيد الذي ذكر شذوذ البعض عن هذا الإجماع.

٣- الأئمة يُوحى إليهم وهم مؤيدون بروح القدس:

وهذا القول أيضاً قالوا به، وقد عقد الكليني في الكافي باباً عنوانه: باب الروح التي يسدد الله بها الأئمة عليهم السلام، ومما جاء فيه أنه روي عن أبي بصير قال: سألت أبا عبد الله عن قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِنْ أَمْرِنَا مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ وَلَكِنْ جَعَلْنَاهُ نُورًا نَهْدِي بِهِ مَنْ نَشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ (٢). قال خلق من خلق الله عز وجل أعظم من جبرائيل وميكائيل كان مع رسول الله يخبره ويسدده وهو مع الأئمة من بعده (٣). وقد روى الكليني في هذا الباب ستة أحاديث بشأن هذا المعنى .

٤- طرق تلقي العلم عند الأئمة تضاهي ما يحصل لرسول الله عند تلقيه الوحي من ربه:

فقد عقد في الكافي باب بعنوان جهات علوم الأئمة روي فيه عن أبي الحسن الأول موسي عليه السلام قال: قال: مبلغ علمنا علي ثلاثة وجوه: ماضي وغابر وحادث، فأما الماضي فمفسر، وأما الغابر فمزبور، وأما الحادث فقذف في القلوب، ونقر في الأسماع وهو أفضل علمنا ولا نبي بعد نبينا (٤).

وقد شرح الماضي المفسر هو ما حدث به رسول الله وأما الغابر المزبور هو ما كتب علي بن أبي طالب بيده إملاء من رسول الله أمر من الملائكة وأما الحادث فهو علم يحدث لأئمتهم المعصومين من الله مباشرة لا واسطة ملك ثم هذا الحادث متنوع فهو إما قذف في القلوب فيحدث العلم في قلب الإمام المعصوم بمجرد القذف وإما نقر في الإجماع حيث يحدثه الملك بما كان أو يكون .

يقول الشيخ كاشف الغطاء: " إن حكمة التدرج اقتضت بيان جملة من الأحكام وكتمان جملة ولكنه سلام الله عليه أودعها عند أوصيائه كل وصي يعهد بها الآخر

(١) المجلسي: بحار الأنوار، ج ١٧ ص ١٠٨ .

(٢) سورة الشورى: الآية ٥٢ .

(٣) الكليني: أصول الكافي، ج ١، ص ٢٧٣ .

(٤) الكليني: أصول الكافي، ج ١، ص ٢٦٤ .

لينشرها في الوقت المناسب لها حسب الحكمة من عام مخصص أو مطلق مقيد أو مجمل مبين إلى أمثال ذلك فقد يذكر النبي عاما ويذكر مخصصه بعد برهة من حياته وقد لا يذكرها أصلاً بل ودعه عند وصيه إلى وقته^(١).

وقد عقد الكليني عدة أبواب في كتابه الكافي روى فيها عدة أحاديث ليؤكد هذا المعنى، منها: باب أن الأئمة عندهم جميع الكتب التي نزلت من عند الله عز وجل أنهم يعرفونها على اختلاف أسنتهم^(٢).

وباب فيه ذكر الصحيفة الجفر والجامعة ومصحف فاطمة عليهما السلام^(٣). وباب أن الله عز وجل لم يعلم نبيه علماً إلا أمره أن يعلمه أمير المؤمنين عليه السلام وأنه شريكه في العلم^(٤).

فيروي الكافي عن عبد الرحمن بن كثير قال: "سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول نحن ولادة أمر الله وخزنة علم الله وعيبة وحي الله"^(٥). ويروي عن خيثمة أنه قال: قال لي أبو عبد الله عليه السلام: يا خيثمة نحن شجرة النبوة وبيت الرحمة ومفاتيح الحكمة ومعدن العلم وموضع الرسالة ومختلف الملائكة وموضع سر الله ونحن وديعة الله في عباده ونحن حرم الله الأكبر ومن خفها فقد خفر ذمة الله وعهده^(٦).

وقد ادعوا أن العلم المستودع والمخزون عند الأئمة وهو:

١- ألف باب من العلم فتح من كان باب ألف باب .

٢- الجامعة.

٣- الجفر .

٤- مصحف فاطمة، فيه علم ما كان وما هو كائن إلى أن تقوم الساعة.

٥- قول الإمام كقول الله ورسوله .

(١) كاشف الغطاء: أصل الشيعة وأصولها، ص ٢٣٣.

(٢) الكليني: أصول الكافي، ج ١، ص ٢٢٧.

(٣) المصدر السابق، ج ١، ص ٢٣٨.

(٤) المصدر السابق، ج ١، ص ٢٦٣.

(٥) الكليني: أصول الكافي، ج ١، ص ١٩٢.

(٦) المصدر السابق، ج ١، ص ٢٢١.

وهذه قاعدة هامة لديهم ولها ما يؤيدها من كتبهم فيقول المازندراني: "إن حديث كل واحد عن الأئمة الطاهرين قول الله عز وجل ولا اختلاف في أقوالهم كما لا اختلاف في قوله تعالى" (١).

وقالوا "يجوز من سمع حديثاً عن أبي عبد الله أن يرويه عن أبيه أو من أحد من أجداده بل يجوز أن يقول قال الله تعالى" (٢).

وبهذا الكلام فهم يمحون كل ما قرره علماء الحديث وغيرهم لثبوت صحة الحديث المنسوب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من اتصال السند وعدالة رواته وموافقته للأصول العامة فصدقه وعدم غرابته ونكارتة وعدم مخالفته للقرآن والأحاديث الصحيحة الأخرى.

فقد عقد الكليني أبواباً متعلقة بهؤلاء الأئمة المعصومين وأن الأئمة عليهم السلام إذا شاعوا إن علموا علموا" (٣).

يقول محمد حسين آل كاشف الغطاء في تقرير هذا الأمر عند طائفة "إن الشيعة لا يعتبرون عن السنة - أعني الأحاديث - إلا ما صح لهم من طرق أهل البيت أما ما يرويه مثل أبي هريرة وسمرة بن جندب وعمرو بن العاص ونظرائهم فليس لهم عند الإمامية من الاعتبار مقدار بعوضة" (٤).

وهذا القول في السنة النبوية مبني على معتقدهم في صحابة رسول الله ﷺ من أنهم ارتدوا لصرفهم الخلافة عن علي إلى أبي بكر ولا يستشفون من هذا الحكم عن الصحابة إلا ثلاثة في معظم روايتهم وهم بهذا المبدأ يعزلون أنفسهم عن المسلمين وهذا المبدأ في رفض مرويات الصحابة يفضي إلى فقدان صفة التواتر في نقل شريعة القرآن وسنة سيد الأنام ماداموا يحكمون على النقلة هذا الحكم.

ويحصر من اعتبارهم الصحة المنقول بما جاء عن طريق الآحاد فضلاً عن الواحد وهو علي عليه السلام الذي يجعلونه المصدر الوحيد للتلقي بعد وفاة الرسول ﷺ وهذا أساس وضعه زنديق لهم الدين والطعن في شريعة سيد المرسلين.

(١) المازندراني: شرح أصول الكافي، ج ٢، ص ٢٢٥

(٢) المصدر السابق: نفس الموضع

(٣) الكليني: أصول الكافي، ج ١، ص ٢٥٥، ٢٦٠، ٢٦٤.

(٤) كاشف الغطاء: أصل الشيعة، ص ٢٣٦.

تلقبهم السنة عن حكايات الرقاع أو التوقيعات الصادرة عن الإمام: فهوؤلاء القوم الذين يردون ما جاء عن طرق الصحابة الذين أئتي عليهم الله ورسوله ويعدون من أوثق طرائقهم "حكايات الرقاع" وحقيقة أنه لما توفي الحسن العسكري سنة ٢٦٠هـ، وقد زعم الشيعة أن الإمام الحادي عشر لم يكن له عقب^(١) فكانت هذه الواقعة قاصمة الظهر للشيعة الاثنا عشرية، لأنه يكذب أصل معتقدتهم في المهدي المنتظر وحتى في استخلاف الاثنا عشر إماماً بعضهم بعض، وأن الكتب مع هذا المهدي، الذي ليس له وجود في الأصل، وهذا دلالة على عدم وجود الكتب التي ادعوا أنها تظهر معه، أي أنهم تأتي على معتقدتهم كله من القواعد.

فأساس دينهم هو الإمام الذي يزعمون أن قوله قول الله ورسوله، والإمام توفي ولم يخلف ولداً يتعلقون به حينئذ توقف النص المقدس سنة ٢٦٠هـ، وانقطع سبيل الأموال الجارية التي تؤخذ من الأتباع باسم الإمام فافترق الشيعة وتثبت أمرهم وضائق بهم السبل فمنهم من قال: انقطعت الإمامة^(٢). ومنهم من قال: إن الحسن بن علي توفي ولا عقب له، والإمام بعده جعفر بن علي أخوه إلى غير ذلك من اختلافاتهم^(٣).

حتى قام رجل يدعى "عثمان بن سعد العمري" وادعى أن للحسن العسكري ولداً في الخامسة من عمره مخفياً عن الناس، لا يظهر لأحد غيره، وهو يعد أباه وأن أباه قد اتخذه وكيلاً عنه في قبض الأموال ونائباً يجيب عنه في المسائل الدينية، ولما مات عثمان ابن سعد (٢٨٠هـ): ادعى ابنه المزعوم محمد بن عثمان نفس دعوى أبيه بعد وفاته حتى توفي (٣٠٥هـ) وخلفه الحسين بن روح النوبختي، ثم أبو الحسن علي بن محمد السمری وتوفي سنة (٣٢٩هـ)، وهو آخرهم عند الشيعة الإمامية، ومن بعده وقعت الغيبة الكبرى، وكان هؤلاء النواب عند الإمام يتلقون أسئلة الناس كما يتلقون أموالهم، ويأتون بأجوبتها وإيصالاتها من الإمام المنتظر، ويسمونها توقيعات، وهي خطوط الأئمة في جواب مسائل الشيعة لأسئلتهم، يقول الطبرسي: "وأما الأبواب المرضيون والسفراء الممدوحون في زمان الغيبة فأولهم الشيخ الموثوق به أبو عمرو

(١) النوبختي: فرق الشيعة، ص ٩٦. الكليني: أصول الكافي، ج ١، ص ٥٠٥. والمجلسي: بحار الأنوار، ج ٥١، ص ٣٤٨.

(٢) القمي: المقالات والفرق، ص ١٠٨.

(٣) الطوسي: الغيبة ص ٢٢٣.

عثمان ابن سعيد العمري: نصبه أولاً أبو الحسن علي محمد العسكري، ثم ابنه أبو محمد الحسن فتولى القيام بأمرهما حال حياتهما عليهما السلام، ثم بعد ذلك قام بأمر صاحب الزمان عليه السلام، وكانت توقعاته وجواب المسائل تخرج علي يديه فلما مضى لسبيله قام ابنه أبو جعفر محمد بن عثمان مقامه وناب منابه في جميع ذلك فلما مضى هو، قام أبو القاسم حسين بن روح من بني نوبخت فلما مضى هو، قام مقامه أبو الحسن علي بن محمد السمرى، ولم يقم أحد منهم بذلك إلا بنص عليه من قبل صاحب الأمر عليه السلام^(١).

وهذه الأجوبة والتوقعات هي عند الشيعة كقول الله ورسوله، حتى إنهم رجحوا هذه التوقعات على ما روي بإسناد صحيح عندهم في حال التعارض. يقول ابن بابويه القمي في كتاب "من لا يحضره الفقيه" بعد ذكره للتوقعات الواردة من الناحية المقدسة في باب الرجلين يوحى إليهما: هذا التوقيع عندي بخطه عليه السلام ويقصد أبي محمد الحسن بن علي. ثم ذكر أن في الكافي رواية بخلاف ذلك التوقيع عن الصادق ثم قال: "لست أفتي بهذا الحديث بلا فتي بما عندي بخط الحسن بن علي"^(٢).

وقد عقد الحر العاملي علي هذا الكلام فقال: "إن خط المعصوم أقوى من النقل بوسائط"^(٣).

وقد اعتبر علماء الشيعة المعاصرين هذه الرقاع من السنة التي لا يأتيها الباطل وهذه الرقاع والتوقعات كثيرة ذكر المجلسي شيئاً منها في كتاب بحار الأنوار^(٤). وقد جمع شيخهم أبو العباس عبد الله بن جعفر الحميري — من أعلام القرن الثالث الهجري — الأخبار المروية عن منتظرهم، وسماهم قرب الإسناد إلى صاحب الأمر وذكر الطهراني صاحب كتاب الذريعة كتابين لهم في هذا باسم التوقعات

(١) الطبرسي: الاحتجاج، ج ٢/٢٩٦: ٢٩٧.

(٢) ابن بابويه القمي: من لا يحضره الفقيه، ج ٤/٢٠٣.

(٣) الحر العاملي: وسائل الشيعة، ج ٣٠/٢٧٤.

(٤) المجلسي: بحار الأنوار، ج ٥٣، ص ١٥٠ — ٢٤٦. والكافي: الكليني، ج ١، ص ٥١٧ وما بعدها. والطوسي: الغيبة، ص ٢٨٥.

الخارجة من الناحية المقدسة^(١). وتحكي هذه التوقيعات رأي الإمام في كثير من أمور الدين والدنيا، مع الأخذ في الحسبان أنه كان عالماً بالغيب المجهول وتحقيقه لأمني شيعته وشفائه لأمراضهم وحل لمشاكلهم وإجابة لأسئلتهم واستلامه لما قثموه من أموال وقد تصاغ أحداث ذلك أحياناً بثوب قصصي.

ومثال ذلك ما جاء في بحار الأنوار للمجلسي، حيث يقول: "وكتب إليه صلوات الله عليه أيضاً في سنة ثمان وثلاثمائة كتاباً سألته فيه عن مسائل: سأل عن الأبرص والمجنوب وصاحب الفالج هل يجوز شهادتهم وإن كانت ولادة لم تجز"^(٢). ومن هذه التوقيعات الصادرة عن الإمام، أخذ الاثنا عشرية دينهم، وهي من أقوى دلائلهم وأوثق حججهم.

ومفهوم السنة عندهم متعلق بعقيدتهم الباطنية في الأئمة والحق أن الأئمة المعصومين كلهم إلا ثلاثة.

وما بيناه فيما تقدم أن السنة في اصطلاح الشيعة الاثنا عشرية هي: كل ما صدر عن النبي أو أحد أئمتهم — الذين يصفونهم بالمعصومين — من قول أو فعل أو تقرير وقد تضمن كلامهم عدة مسائل منها:

الأول: أن كلام الإمام هو كلام النبي ﷺ، وكلام النبي هو كلام الله. وبالتالي فإن كلام الإمام هو كلام الله تعالى.

الثاني: أن ما يصدر من الأمام مشكوك في صحته بسبب التقية التي يستخدمها الأئمة.

وللرد علي هذه المسألة من خلال أقوال أئمتهم:

(١) الطهراني: الذريعة إلى تصانيف الشيعة، ج٤، ص٥٠٠. والتوقيعات الخارجة من الناحية المقدسة ذكر الحر العاملي أنه مطبوع بتحقيق ونشر مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، وتراجم رجالهم تشير إلى من زعم أنه كاتب صاحب الأمر، عن طريق أولئك النواب الأربعة كما في ترجمة محمد بن عبد الله بن جعفر بن الحسن بن جامع بن مالك الحميري. (انظر، الحر العاملي: وسائل الشيعة، ج٣، ص٤٧٦).

(٢) المجلسي: بحار الأنوار، ج٥٣، ص١٦٤. ولمزيد من التفصيل في هذه المسألة فليرجع إلى كتاب بحار الأنوار، وكمال الدين لابن بابويه القمي ص٤٨٢، والغيبة للطوسي ص٤١٥، والاحتجاج للطبرسي ج٢/٢٨٣، ٢٩٩، ٣٠٢.

١- جعل الإمامية قول الإمام مثل قول النبي لا اعتقادهم بعصمته، ولكن الناظر في كتبهم يجد أقوالاً للأئمة تنقض هذه العصمة، فقد نسب إلى الإمام علي في النهج، أنه كان يقول في دعائه "اللهم اغفر لي ما أنت أعلم به مني فإن عدت فعُد علي بالمغفرة، اللهم اغفر لي ما رأيت من نفسي، ولم تجد له وفاء عندي، اللهم اغفر لي ما تقرب به إليك لساني، ثم خالفه قلبي اللهم اغفر رمزات الألفاظ وسهوات الجنان وهفوات اللسان^(١).

وكان الصادق يدعو بهذا الدعاء "إلهي.. كيف أدعوك وقد عصيتك، وكيف لا أدعوك وقد عرفت حبك في قلبي وإن كنت عاصياً مددت إليك يدا بالذنوب مملوءة أعيننا بالرجاء ممدودة وإلهي أنت عظيم العظماء وأنا أسير الأسراء أنا أسير بذنبي مرتتهن بجرمي إلهي لئن طالبتني بذنبي لأطالبنك بكرمك ولئن طالبتني بجريرتي لأطالبنك بعفوك ... إلى قوله يا أرحم الراحمين^(٢).

وعن حبيب الخثعمي^(٣) قال: سمعت أبا عبد الله يقول: إنا لنذنب ونسيء ثم نتوب إلى الله متاباً^(٤).

فمن خلال هذه النصوص السابقة المنسوبة لأئمتهم نرى الإقرار بالذنوب والاعتراف بسقطات اللسان وشهوات الجنان وحوادث النسيان، وليس من الغريب أن تصدر عنهم هذه الأقوال لأنهم لم يدعوا لأنفسهم العصمة ولم يحتجوا بها علي أصحابهم عند مخالفتهم إياهم ولكن ذلك ينفي ما تدعيه الإمامية من العصمة لهم. فلو كانوا معصومين لكان إقرارهم واستغفارهم من الذنوب عبثاً وهذا العبث لا يصدر عن المعصوم .

(١) محمد تقي التستري: بهج الصباغة في شرح نهج البلاغة، ج ٧، ص ٣، خطبة رقم ١٧٦.

(٢) الصدوق: الأمالي، تحقيق: قسم الدراسات الإسلامية، مؤسسة البعثة، قم، ط ١، سنة ١٤١٧ هـ، ص ٤٣٨.

(٣) هو حبيب بن المعلل بن الخثعمي المدائني الكوفي روى عن أبي عبد الله وأبي الحسن والرضا. قال النجاشي الإمامي ثقة صحيح له كتاب رواه محمد بن أبي عمر . انظر رجال النجاشي، ص ١٤١.

(٤) المجلسي: بحار الأنوار ج ٢٥/٢٠٧.

وأما قول المازندراني: "فإن قلت فعلي هذا يجوز من سمع حديثاً عن أبي عبد الله عليه السلام أن يرويه عن أبيه أو عن أحد من أجداده بل يجوز أن يقول قال الله تعالى" (١).

يرده ما رواه الكليني بسنده عن أبي عبد الله أنه قال "إياكم والكذب المفترع، قيل له: وما الكذب المفترع؟ قال: إن يحدثك الرجل بالحديث فتتركه وترويه عن الذي حدثك عنه" (٢).

وإذا نظرنا في كتبهم نرى أن الحلال والحرام، بل والأحكام لم تبلغهم إلا من طريق جعفر الصادق.

وهذا يعني أن إسلامهم لم يبلغهم من طريق النبي ﷺ، ولا من طريق علي ولا الحسن ولا الحسين رضي الله عنهم، وهذا معناه أيضاً أن السابقين لا يعلمون بما جاء من الأحكام عن الأئمة من بعدهم كجعفر الصادق وغيره، ولو كانت عند من قبلهم فلماذا لم يذكروها عنهم.

وهذا معناه أن الجيل الأول من التابعين للرسول ﷺ تلقى الحلال والحرام والمناسك عن غير الأئمة، وقد يروي عن أبي عبد الله أنه قال: "من دان الله بغير سماع عن صادق ألزمه الله ألبته إلى العناء ومن ادعى سماعاً من غير الرد عليهم من الكتاب والسنة" (٣).

(١) المازندراني: شرح أصول الكافي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ١٤٢١ هـ — ٢٠٠٠ م، ج ٢/ ٢٢٥.

(٢) الكليني: أصول الكافي، تحقيق علي أكبر الغفاري، دار الكتب الإسلامية، طهران، ١٣٦٣ هـ، ج ٢/ ٢٠.

(٣) الكليني: أصول الكافي ج ١/ ٣٥٥، وقد قال المازندراني "قوله ألزمه الله البتة إلى العناء والعناء بالفتح: المشقة اسم من عناه يعنيهِ والمراد بها المشقة الأخروية والشقاوة الأبدية وفي لفظ البيهقي إشعار بأن الإلزام مقطوع به لا رجعة فيه وقوله "فهو مشرك" لأن من جعل للإمام شريكا كان كمن جعل للنبي شريكا ومن جعل للنبي شريكا كان كمن جعل لله تعالى شريكا وأيضا من رد إمام الله تعالى وأخذ إماما آخر فقد ضاد الله تعالى في أمره ومن ضاده فهو مشرك" انظر المازندراني: شرح أصول الكافي، ج ٦/ ٣٥٥.

وللرد عليهم وإظهار معتقدهم المخالف للسنة وحدودها، نذكر ذلك من القرآن الكريم، والسنة النبوية الصحيحة.

١- من القرآن الكريم:

أولاً: لقد أخبرنا الله تعالى أن كلام بنبيه ﷺ كله وحى من عنده تعالى والوحى لا يكون إلا لمعصوم قال تعالى: "قُلْ إِنَّمَا أُنذِرُكُمْ بِالْوَحْيِ وَلَا يَسْمَعُ الصُّمُّ الدُّعَاءَ إِذَا مَا يُنْذِرُونَ" (١).

وقال تعالى: "وَالنَّجْمُ إِذَا هَوَىٰ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ. إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ" (٢).

ومن لزوم الإيمان برسالة النبي ﷺ قبول كل ما يرد عنه في أمر الدين قال تعالى: "وَإِذَا جَاءَتْهُمْ آيَةٌ قَالُوا لَنْ نُؤْمِنَ حَتَّىٰ نُؤْتَىٰ مِثْلَ مَا أُوتِيَ رُسُلُ اللَّهِ اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ سَيُصِيبُ الَّذِينَ أَجْرَمُوا صَغَارٌ عِنْدَ اللَّهِ وَعَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا كَانُوا يَمْكُرُونَ" (٣). وقال تعالى أيضاً: "فَهَلْ عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ" (٤).

ثانياً: أن الله تعالى لم يخبرنا في كتابه الكريم عن وجوب قبول ما يرد عن الأئمة أو دليل من الوحي على أنهم من المعصومين مثل الأنبياء والمرسلين.

ثالثاً: ويؤكد القرآن على وجوب طاعة الرسول كما قال تعالى: "وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَاحْذَرُوا فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَأَعْلَمُوا أَنَّمَا عَلَىٰ رَسُولِنَا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ" (٥)، وقوله تعالى: "وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ" (٦).

رابعاً: أن من طاعة الرسول الامتنال بأقواله وأفعاله وتقريراته، والقرآن الكريم لم ينص على طاعتهم دون غيرهم، أو أن يكون لهم الإمامة دون غيرهم.

(١) سورة الأنبياء: الآية ٤٥.

(٢) سورة النجم: الآيات ١: ٤.

(٣) سورة الأنعام: الآية ١٢٤.

(٤) سورة النحل: الآية ٣٥.

(٥) سورة المائدة: الآية ٩٢.

(٦) سورة الحشر: الآية ٧.

وكل ما ذكره الشيعة من الأدلة على أقوالهم من القرآن أو السنة هو من باب الأدلة العامة التي يجوز أن تطلق على أي أحد من أهل الإسلام.

٢- من السنة النبوية الشريفة:

أولاً: أن النبي ﷺ لا يحتاج إلى من يكمل له الدين الذي أمره الله بتبليغه فعن المقدام بن معدي^(١) عن النبي ﷺ قال: ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه في السنة^(٢) ثم إخباره ﷺ لأمرته بأنه قد أقام الحجة عليها من خلال تبليغه لشرع الله تعالى، فعن عبد الرحمن بن عمرو السلمي أنه سمع العرباض بن سارية يقول: "وعظنا النبي وقال: لقد تركتم علي مثل البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها بعدي إلا هالك"^(٣).

فلو كان للأئمة حق في تبليغ شرع الله لما كان لقول النبي معنى، والرد عليهم من أقوال علماء أهل السنة والجماعة على أن السنة هي ما أُنزل عن النبي ﷺ من قول أو عمل أو تقرير سواء أكان ذلك قبل البعثة أم بعدها، فغرضهم معرفة ما كان عليه النبي ﷺ في أحواله كلها سواء أفاد حكماً شرعياً أم لم يفد^(٤).

وقد قال الإمام الذهبي رحمه الله عن الرسول ﷺ هو المعصوم وطاعته هي الواجبة في كل وقت على الخلق، وعلم الأمة بأوامره أتم من علم البعض بأوامر المنتظر، فهذا رسول الله هو الإمام المعصوم، وأوامره معلومة، فاستغنت الأمة به وبأوامره وبعمله عن كل أحد وأولو الأمر.

(١) وهو المقدام بن معدي بن يكر بن عمرو الكندي صحابي مشهور، نزل الشام، توفي ٨٧ هـ، على الصحيح، وله ٩١ سنة، انظر ابن حجر: تقريب التهذيب، ج ٢، ص ٢١٠.

(٢) رواه أبو داود في سننه، كتاب السنة، باب لزوم السنة، ج (٤٦٠٤).

(٣) هذا جزء من حديث رواه ابن ماجه في سننه، المقدمة، باب اتباع الخلفاء الراشدين: ١/١٦، وأحمد في مسنده: ٤/١٢٦، والحاكم في مستدركه: ١/٩٦، وابن أبي عاصم في كتاب السنة باب ذكر قول النبي صلى الله عليه وسلم: "تركتم علي مثل البيضاء"، وروى عدة روايات في هذا المعنى صحح الألباني معظمها. قال أبو الرداء رضي الله عنه: "صدق الله ورسوله فقد تركنا على مثل البيضاء [رواه ابن أبي عاصم في كتاب السنة ١/٢٦].

(٤) الخطيب البغدادي: الكفاية في علم الرواية، تحقيق: د. أحمد عمر هاشم، ص ٦، ط دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

وقد قال الغزالي في الرد على ما نسبوه من عصمة لأئمتهم، فنقول لهم: وبماذا عرفتكم صحة كونه معصوماً ووجود عصمته؟ أو بضرورة العقل أو بنظرة أو سماع خبر متواتر عن رسول الله يورث العلم الضروري؟.

ولا سبيل إلى دعوى الضرورة ولا إلى دعوى الخبر المتواتر المفيد للعلم الضروري؛ لأنَّ كافة الخلق تشترك في إدراكه، وكيف يدعي ذلك، وأصل وجود الإمام لا يعرف ضرورة، بل نازع منازعون فيه، فكيف تعلم عصمته ضرورة؟ وإن ادعيتُم ذلك بنظر العقل، فنظر العقل عندكم باطل وإن سمعتم من قول إمامكم أنَّ العصمة واجبة للإمام فلم صدقتموه قبل معرفة عصمته بدليل آخر؟ وكيف يجوز أن تعرف إمامته وعصمته بمجرد قوله؟.

على أننا نقول: أي نظر عرفكم وجوب عصمته الإمام؟ فلا بد من الكشف عنه فإن مثيل الدليل عليه وجوب الاتفاق على كون النبي معصوماً ولم نحكم بوجوب عصمته إلاَّ لأنَّنا بواسطته نعرف الحق ومنه نتلقفه ونستقيده ولو جوزنا عليه الخطأ والمعصية سقطت الثقة بقوله فما من قول ليصدر عنه إلاَّ ونتصور أن يُقال لعلَّه أخطأ فيه أو تعمد الكذب، فإنَّ المعصية ليست مُستحيلة على ذلك مما لا وجه له^(١)؛ ولكنَّ الإمامية قد غالوا في الأخبار المنسوبة لعلي عليه السلام حتى جعلوا كلامه فوق كلام النبي صلى الله عليه وسلم قال الحلي لإمامي في علي "أما علم الفصاحة فهو منبعه وأصله قد بلغ الغاية وتجاوز النهاية حتى قيل في كلامه بأنَّه فوق كلام المخلوق ودون كلام الخالق وكل الخطباء تعلموا منه^(٢)."

ويقولون أن كلام الإمام فوق كلام المخلوق ودون كلام الخالق فأين ذهبوا بكلام نبينا إن كان كلام علي فوق كلام المخلوق وكيف يساؤون كلام الإمام بكلام الله تعالى وقد أثبتوا النقية للإمام وهل الله في نظرهم يدخل في كلامه النقية أيضاً فقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية "والرافضة تزعم أنَّ الاثنا عشرية معصومون من الخطأ والذنب ويرون هذا من أصول دينهم وقد بلغ الغلو إلى أن يجعلوا بعض من غلوا فيه بمنزله

(١) الغزالي: فضائح الباطنية، ص ١٤٣.

(٢) الحسن بن يوسف بن المهر الحلي: كشف اليقين في فضائل أمير المؤمنين، تحقيق: حسين التركاوي، طهران، ط ١، ١٤١١هـ — ١٩٩١م، ص ٦٠، — ٦١.

النبي ﷺ وأفضل وإن زاد الأمر جعلوا له نوعاً من الإلهية وكل هذا من الجاهلية المضاهية للضلالات النصرانية^(١).

وبالتالي فإنَّ الشيعة الاثنا عشرية كان موقفهم من السنة واضحاً، ووضوحه يدل على ضعف مذهبهم حتى في مثل هذا العلم، وانقطاع أسانيدهم، وعدم إتباعهم لا للنبي ﷺ ولا لعلي ولا أولاده من بدعه، وهذا واضح من خلال تعريفهم النظري، أو حتى من باب الروايات التي كثرت عن اثنين أو ثلاثة فقط من الأئمة وعلي رأسهم جعفر الصادق، وقلت الأحاديث وندرت من طريق النبي ﷺ أو علي والحسن والحسين ندرة ملحوظة.

(١) ابن تيمية : مجموع الفتاوى، ج ١١، ص ٦٧ جمع وترتيب : عبد الرحمن بن محمد النجدي، توزيع الرئاسة العامة لشئون الحرمين ١٤٠٤هـ.

المصادر والمراجع:

١. أحمد بن حنبل: الرد علي الزنادقة والجهمية، تحقيق: محمد حسن راشد، المطبعة السلفية، القاهرة ١٣٩٣ هـ.
٢. أحمد الحسيني: تلامذة المجلسي، مطبعة الخيام، نشر مكتبة آية الله المر عشي التجفي، قم، ١٤١٠ هـ.
٣. إيمان صالح العلواتي: مصادر التلقي و أصول الاستدلال العقديّة عند الأمامية الاثني عشرية، عرض و نقد، دار التدميرية، الغدير - بيروت، ط١، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م.
٤. ابن بابويه القمي: عيون أخبار الرضا، تحقيق الشيخ حسن الاعلمي، مؤسسة الاعلمي، مطبوعات بيروت، لبنان ط١، ١٤٠٤ هـ، ١٩٨٤ م.
٥. ابن بابويه القمي: كمال الدين وتامام النعمة، تحقيق: علي أكبر الغفاري، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، قم، ١٤٠٥ هـ.
٦. البرقعي: كسر الصنم: دار الثقافة قطر، مكتبة دار القرآن، مصر، ط١، ١٤٢٨ هـ، ٢٠٠٧ م.
٧. البغوي: شرح السنة، تحقيق: شعيب الارناؤوط، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٤٠٣ هـ، ١٩٨٥ م.
٨. البهسودي: مصباح الأصول، المطبعة العلمية، نشر مكتبة الدواري، قم، ط٥، ١٤١٧ هـ.
٩. البيهقي. سنن البيهقي، تحقيق: عبد القادر عطا، مكتبة الباز، مكة، ١٤١٤ هـ.
١٠. ابن الأثير: النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: محمود محمد الطناحي، وظاهر احمد الزاوي، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان.
١١. جعفر آل كاشف الغطاء: أصل الشيعة وأصولها، تحقيق: علاء آل جعفر مؤسسة الإمام علي قم، ط١، ١٤١٥ هـ.
١٢. أبي جعفر الطوسي: الغيبة، تحقيق: عباد الله الطهراني و علي احمد ناصح، مطبعة بهمن، نشر مؤسسة المعارف الإسلامية، قم، ط١، ١٤١١ هـ.
١٣. أبي جعفر محمد بن يعقوب بن إسحاق الكليني: أصول الكافي، تحقيق علي اكبر الغفاري - مطبعة حيدري، نشر دار الكتب الإسلامية طهران، ط٢، ١٣٨٨ هـ.

١٤. ابن حجر : فتح الباري في شرح صحيح البخاري، دائرة المعرفة، للطباعة والنشر ، بيروت - لبنان ط ٢ ، ١٣٧٩ هـ .
١٥. الحر العاملي: وسائل الشيعة آل البيت، تحقيق: مؤسسة آل البيت لإحياء التراث ، قم ، ط ٢ ، ١٤١٤ هـ.
١٦. الحسيني التفرشي: نقد الرجال، تحقيق ونشر مؤسسة أهل البيت لإحياء التراث قم ، ط ١ ، ١٤١٨ هـ .
١٧. الخطيب البغدادي: الكفاية في علم الرواية ، تحقيق احمد عمر هاشم ، دار الكتاب العربي - بيروت لبنان ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
١٨. الخوئي: معجم رجال الحديث مركز المعجم الفقهي "الحوزة العلمية" قم، ط ٥ ، ١٩٩٢م، ١٤١٧ هـ.
١٩. خير الدين الزركلي:الأعلام، دار العلم للملايين ، بيروت.
٢٠. أبو داود: المراسيل، تحقيق كمال يوسف الحوت دار الجنان ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، ١٤٠٨ هـ — ١٩٨٨ م .
٢١. رعوف شلبي: السنة الإسلامية بين إثبات الفاهمين ورفض الجاهلين ، مطبعة دار السعادة بالقاهرة ، ط ١ ، ١٣٩٨ هـ — ، ١٩٨٧ م.
٢٢. السيد أحمد المجلسي: تلامذة المجلسي ، مطبعة الخيام نشر مكتبة آية الله المرعشي النجفي قم، ط ١ ، ١٤١٠ هـ.
٢٣. صالح الورداني عقائد السنة وعقائد الشيعة بين التقارب و التباعد ، الغدير بيروت لبنان ط ٢ ١٤١٩ هـ — ١٩٩٩ م.
٢٤. الطبري الشيعي :بشارة المصطفى، تحقيق :جواد الفيومي الاصفهاني مؤسسة النشر الإسلامية قم ط ١ ١٤٢٠ هـ.
٢٥. الطبري الشيعي نواذر المعجزات تحقيق و نشر مدرسة الإمام المهدي عليه السلام ١٤١٠ هـ. ق.
٢٦. طه الدسوقي حبيشي: السنة في مواجهة أعدائها، مكتبة رشوان بمصر ، ط ١، ١٩٩٥ م ، ١٤١٦ هـ ..
٢٧. الطوسي :رجال الطوسي ،تحقيق :جواد الفيومي في مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعه المدرسين قم ، ١٤١٥ هـ.

٢٨. الطوسي: الغيبة، تحقيق: عباد الله الطهراني، و علي احمد ناجح، مطبعة بهمن، نشر مؤسسة المعارف الإسلامية، قم، ط١، ١٤١١ هـ.
٢٩. عبد الحسين الموسوي: المراجعات، تحقيق: حسين الراضي الجمعية بغداد، ط٢، ١٤٠٢ هـ.
٣٠. عبد الغني عبد الخالق: حجية السنة، دار الوفاء بالمنصورة، ١٤١٣ هـ، ١٩٩٣ م.
٣١. عبد المحسن العباد: رواية ودراية، المدينة المنورة، ط١، ١٤٠١ هـ.
٣٢. عبد المحسن المطيري، الطعن في القرآن الكريم و الرد علي الطاعنين في القرن الرابع عشر "موقع مركز الكتب الالكترونية".
٣٣. علي أحمد السالوس: مع الاثني عشرية في الأصول و الفروع الناشر، مكتبة دار القرآن عصر، دار الثقافة بقطر، دار الفضيلة بالرياض، ط٧، ١٤٢٤ هـ، ٢٠٠٣ م.
٣٤. الغزالي: فضائح الباطنية، تحقيق عبد الرحمن بدوي مؤسسة دار الكتب الثقافية، الكويت.
٣٥. فخر الدين الرازي: مفاتيح الغيب و التفسير الكبير، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ط١، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.
٣٦. القاسمي: قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، البابي الحلبي، ط١، ١٣٨٣ هـ.
٣٧. آقا برزك الطهراني: الذريعة إلى تصانيف الشيعة، دار الأضواء - بيروت، ط٢، ١٤٠٣ هـ.
٣٨. ابن قتيبة: تأويل مختلف الحديث، دار الجبل، تحقيق: محمد زهري النجار، بيروت، ط١، ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٢ م.
٣٩. ابن قيم الجوزية: أعلام الموقعين، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة السعادة بمصر، ط١، ١٣٧٤ هـ.
٤٠. محمد باقر الحكيم: علوم القرآن مطبعة مؤسسة الهادي و نشر مجمع الفكر الإسلامي، قم، ط٣، ١٤١٧ هـ.
٤١. محمد بن جرير بن رستم الطبري الشيعي: دلائل الإمامية، تحقيق: قسم الدراسات الإسلامية، مؤسسة البعثة، قم، ط١، ١٤١٣ هـ.

٤٢. محمد رضا المظفر: عقائد الأمامية ، تحقيق و تعليق و تقديم : حامد حنفي داود ، مطبعة بصمة انتشارات أنصاريان للطباعة ، دار النشر قم.
٤٣. محمد صالح المازندراني : شرح أصول الكافي تصحيح السيد عاشور ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، ١٤١٢ هـ ، ٢٠٠٠ م.
٤٤. محمود الحسين المظفر: علم الإمام ، دار الزهراء للطباعة و النشر و التوزيع ، بيروت لبنان ، ط ٢ ، ١٤٠٢ هـ .
٤٥. المروزي: السنة، تحقيق:ناصر الدين الألباني،المكتب الإسلامي، بيروت، ط ٣ ، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.
٤٦. مروان شاهين : تيسير اللطيف الخبير في علوم حديث البشير النذير ، مكتبة فوزي الشيمي للطباعة بطنطا.
٤٧. مصطفى السباعي : السنة و مكانتها في التشريع الإسلامي ، المكتب الثقافي ، دمشق ، سوريا ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٢ هـ — ١٩٨٢ م .
٤٨. ابن المطهر الحلي : خلاصة الأقوال في معرفة الرجال ، تحقيق : جواد القيومي ، مؤسسة النشر الإسلامي ، ط ١ ن ١٤١٧ هـ .
٤٩. نعمة الله الجزائري : الأنوار النعمانية،مؤسسة الاعلمي للمطبوعات بيروت ، ط ٤ ، ١٤٠٤ هـ .
٥٠. النويختي:فرق الشيعة،تحقيق :محمد صادق بحر العلوم ،المطبعة الحيدرية ،نشر المكتبة المرتضوية ،النجف، ١٣٥٥ النعمانية،مؤسسة الاعلمي للمطبوعات بيروت ، ط ٤ ، ١٤٠٤ هـ .

